جامـــعة عمار ثليجي الاغواط

كـلية الحــقوق والعــلوم السـياسية

قسم الحـــــــــقوق

مذكـــــــرة تخرج ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون اعمال

والموسومة بـــــ:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطلبة:

بكيري صفاء

عقبة ريحانة

إشراف الأستاذ"ة":

رابحي لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

سويدي منال	رئيسا
رابحي لخضر	مشرفا ومقررا
العربي بن قسمية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد الله الذي هدانا لهذا ومكنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

والصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله و اصحابه اجمعين.

انه لمن دواعي سرورنا ان نتقدم بالشكر الجزيل المفعم بالمحبة و الاحترام للأستاذ الفاضل البروفيسور "رابحي لخضر " على ما تفضل به من اشراف

و توجيه ونصائحه الجادة التي كانت نعم العون والسند لإنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الى عائلاتنا التي كانت لنا سندا وعونا كبيرا

كما نخص بالشكر للأساتذة الافاضل اعضاء اللجنة المناقشة.

والشكر الجزيل الى كل اساتذة قسم الحقوق لجامعة الاغواط

كما اتقدم بالشكر لكل من ساعدني من قريب او من بعيد في انجاز هذه المذكرة .

جزاكم الله خيرا

إهداء

الحمد الله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات الحمد الله بنعمته تتم الصالحات الحمد لله الذي مأتم جهد الى بعونه و ما ختم سعي إلا بفضله

الى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة داعمي الاول في كل خطوة اخطيها سندي وقوتي وأماني وملاذي بعد الله فخري اعتزازي **ابي حفظه الله لي** .

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها والتي احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت ولازالت لي في الليالي المظلمات سر نجاحي وقوتي وأماني وجميع اشيائي فهي التي يسرت لي الصعاب و كانت معي في كل خطوة اخطوها اطال لي الله في عمرك و أدامك الله في حياتي كلها

امي غاليتي .

واهدي الى **اخوتي**

مريم ومروة ورغد اخواتي وصديقاتي الذين ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب وزرعوا في طريقي الثقة والإصرار بداخلي في نهاية مشواري اريد ان اشكركم على كل شيء فانتم من نظرتم لي بنظرة الامل والنجاح ادامكم الله

في حياتي

والى **اخي** الوحيد والقلب الحنون سندي ادامك الله لي ضلعا تابتا في حياتي .

الى نفسي دمت لي السند و القوة والحب .

الى صديقتي ورفيقتي طيلة المشوار الدراسي ورفيقتي في مذكرة تخرجي كنت خير الناس التي صادفتني ودخلت حياتي وفقك الله وأنار لك دربك صديقتي وعزيزتي **ريحانة**

بكيري صفاء

الاهداء

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضله ها انا اليوم انظر الى حلم طال انتظاره وقد اصبح واقعا وافتخر.

اهدي الى من اندى العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا يأتي لا بالصبر والإصرار الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي ابدا واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي الى الذي دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل ممتنة لان الله اصطفاك لي من بين البشر ابا خير سند وعوض **ابي ووالدي العزيز**

الى من جعل الجنة تحت قدميها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى الانسانة العظيمة التي لطاما ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا الى ملاكي الطاهر ، وقوتي بعد الله و داعمتي الاولى والأبدية الى مصدر اماني التي امدتني بالحنان و التحفيز عند ضعفي امد الله لك في عمرك وجزاك الله كل خيرا **امي ووالدتي العزيزة**

الى من تمنيت وجودها الى من وعدتني بوجودها في يوم مثل هذا لكن شاءت الاقدار عكس ذلك الى احن خالة رحمك الله وجعل مثواك الجنة **خالتي العزيزة .**

الى اخوتي

الى وحيدتي وصديقي ورفيقة دربي التي آمنت بي وبقدراتي التي امدتني بالقوة والأمل للاستمرار والمثابرة في مسيرتي اشكرك من كل قلبي على كل عطاءك ادامك لي سندا وخير عوض لي **حبيبتي واختي رفيدة.**

الى من مد يده دون ملل وكلل وقت ضعفي اخي وسندي ادامك الله لي ضلعا ثابتا اخي و**عزيزي مصعب**

الى من يذكرني بقوتي ويقف خلفي كالظل الى صديقي ورفيق دربي ادامك الله لي خير سند وخير اخ وفقك الله في مسيرتك الدراسية **عزيزي واخي حذيفة**

الى نور وبهجة المنزل الى من ادخلت الفرح والسرور الى البيت ادماك الله لنا يا سعادة البيت **رغودة الصغيرة**

الى صديقتي ورفيقتي طيلة المشوار الدراسي ورفيقتي في مذكرة تخرجي كنت خير الناس التي صادفتني ودخلت حياتي وفقك الله وأنار لك دربك صديقتي وعزيزتي **صفاء.**

ريحانة عقبة

مقدمة

مقدمة:

امام التحديات الاقتصادية والاجتماعية،ينظر العالم مباشرة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان التكامل الاقتصادي .

-وذلك للدور الذي يمثلانه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،باعتبارها شريكا اساسيا مع المؤسسات والشركات الضخمة .

فقد اصبح امرا حتميا اليوم سواء في العالم المتقدم او الاقل تقدما الاهتمام و التركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وذلك نظرا لدورها الفعال في الاقتصاد بصفة عامة ،على غرار ما تتمتع به من مزايا و خصائص اقتصادية و اجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في تعزيز و تطوير الاقتصاد.

-وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الاحيان على الموارد او المواد الخام المحلية مما يجعلها تتكامل مع الاقتصاد الوطني اكبر مما تفعله المؤسسات الكبرى ،كما ان منتجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة تتجه اساسا نحو الاسواق المحلية وهي تعمل على دعم ميزان المدفوعات عن طريق تحقيق استيراد السلع والمنتجات وزيادة القطاع الصادرات ،بالإضافة الى ذلك انها تلعب دورا كبيرا وفعالا في زيادة وخلق منصب العمل و الحد من البطالة .

-و الجزائر كمثيلها من الدول النامية التي سعت و مند استقلالها الى دفع عجلة النمو الى تطوير اقتصادها لكن تزامن هذا مع مرحلة العشرية السوداء و هذا ما ادى الي تدمير البنية التحتية للاقتصاد اكثر مما كان مدمر ،وفي هذا الشأن سعت الدولة الجزائرية للنهوض بالمجتمع خاصة بعد الظرف الحساس الذي مرت به بعد خروجها من مرحلة العشرية السوداء التي قضت على البنية التحتية للاقتصاد .

وقصد النهوض بالاقتصاد الوطني و تجسيد قواعد السوق لرفع من القدرات التنافسية و زيادة تحسين مستوى الاداء كان لزاما على المشرع الجزائري ان يولي اهمية كبيرة في سبيل تشجيع انشاء وإنماء وإعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال اصداره العديد من القوانين التي تصبو الى النهوض بهذا القطاع ومن اهم القوانين سارية المفعول في الوقت الحالي القانون رقم 03/17 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 11/01/2017 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيره المتوسطه الجريده الرسميه العدد 02 الصادرة في 10/01/2017 والذي يصبو بالنهوض بهذا القطاع .

-تكمن اهمية دراستنا لهذا الموضوع في المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل اقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة منها او النامية ،ومن الدور التي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني الجزائري وذلك من خلال توفير مناصب العمل و ترقية الصادرات و الواردات و القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام فهي بذلك تعتبر اهم دعائم النشاط الاقتصادي المتكامل ، فالاقتصاد المتكامل يسعى الي توفير متطلبات افراد هذا المجتمع ،وتعزيز التوازن الاقتصادي و تحقيق الرفاهية لدولة.

-وتهدف دراستنا الى توضيح اهم المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التكامل الاقتصادي على حد سواء ، و ابراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التكامل الاقتصادي والذي نقله المشرع من مرحلة الفكرة الى مرحلة العمل ،مع بيان اهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و وتحديد اهم البرامج و الاليات التي قامت بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- فيما دفعنا الى اختيار هذا الموضوع هو مجموعة من الاسباب الموضوعية و اسباب ذاتية ،فالنسبة للأسباب الموضوعية تتعلق بالموضوع ذاته وهو الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التكامل الاقتصادي في الجزائر ،ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل اتخذته السلطات الجزائرية لتحقيق التكامل

الاقتصادي لتطوير النشاط الاقتصادي ، الأهمية الكبيرة التي إكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات ، اما بالنسبة للأسباب الذاتية وهي الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع و الرغبة في التعمق في هذا الموضوع ،و ايضا بحكم ان الموضوع ضمن اختصاص مجال دراستنا لقانون الاعمال

– و من اهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في بحثنا و لإثراء مذكرتنا ،للوصول الى المادة العلمية قيمة و متنوعة نجد المقال الذي عالج موضوعنا للأستاذة "مولاي أمينة المنشور بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر،ومذكرة الماجيستر بعنوان التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى.

–اما صعوبات التي واجهتنا اثناء انجازنا لمذكرتنا وهي صعوبة الحصول على المراجع و خاصة الكتب المتعلقة ب دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التكامل الاقتصادي كما ايضا واجهنا ضيق المدة الزمنية الذي حال بيننا و بين الحصول المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع .

–وبناء على ما سبق يمكن صياغة اشكالية هذا الموضوع وطرحها في التساؤل التالي :

كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي الجزائر ؟

–و للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بالتباع المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التكامل الاقتصادي بالإضافة الى المنهج التحليلي وذلك من خلال طرح الاستراتيجيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التكامل الاقتصادي الوطني و ايضا تحليل مختلف النصوص القانونية .

-وللإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوعنا الى فصلين عالجنا في الفصل الاول الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يحتوي على اهم التعاريف التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ايضا خصائصها و ايضا اهميتها و اهدافها و كذا برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اشرنا الى المؤسسات الناشة التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

اما الفصل الثاني فكان معنونا باستراتيجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التكامل الاقتصادي فتناولنا فيه الاطار المفاهيمي لتكامل الاقتصادي و اهم الاستراتيجيات التي اخذتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التكامل الاقتصادي .

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة

تمهيد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عمود الدعم الاقتصادي حيث تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنوع الاقتصادي ،وتعمل على التنمية المستدامة حيث إن هذه المؤسسات تتميز بحجمها الصغير والمتوسط وقدرتها على التكيف السريع مع التغيرات في السوق وتلعب دورا أساسيا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،حيث يمكننا القول بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى بشكل عام الى النمو والتوسع والاستقرار في السوق فمن الصعوبة تحديد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم بالضبط ،لكنها تعتبر حاليا جزءا كبيرا من الاقتصاد في كثير من الدول ،وكانت الجزائر من الدول التي تبنت هذا النوع من المؤسسات ،وذلك نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد فان معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء اقتصاد متكامل ، فهي تلعب دورا كبيرا في التكامل الاقتصادي.

فلهذا اصبح يشغل تفكيرنا تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور التي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصادي،وعلى هذا سنتطرق من خلال هذا الفصل الاول إلى الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وذلك من خلال التعرض في المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اي تسليط الضوء على أهم التعريفات وإبراز خصائصها التي تميز هذا النوع من المؤسسات عن المؤسسات الأخرى وأهميتها في الاقتصاد الوطني ،كما سنتطرق في المبحث إلى آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العراقيل التى تقف امامها دون نسيان الاشارة الى المؤسسات الناشئة .

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي، فهي تعتبر محركا أساسيا للابتكار والنمو وتلعب دورا حيويا في تعزيز التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،فنظرا لدورها الهام سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها كمطلب أول وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها كمطلب ثاني .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

من بين التساؤلات التي تشغل تفكيرنا هي محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمثل خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع ،خاصة مع العلم إن تحديد هذا التعريف يشكل عائق أمام الأطراف المهتمة بهذا الموضوع وهذا راجع كله إلي الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة للأخرى ،ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤذية إلى اختلاف التعاريف (الفرع الأول).

كما إن الاكتفاء بتسليط الضوء على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يكفي إذ ينبغي أيضا أتطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم ما يواجهه الباحث عند دراسته لهذا الموضوع بحيث انه لا يوجد تعريف موحد ودقيق لهذا النوع من المؤسسات وحيث أنها تختلف من دولة إلى أخرى وذلك راجع للأسباب التالية :[1]

[1]--فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018،ص9،8

-اختلاف درجة النمو الاقتصادي

-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

1-اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ،وتتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ومتزايد وإلى دول متخلفة أو سائرة في طريق النمو الاقتصادي سلبي أو ضعيف ،[1]بالإضافة أن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة.

2-تنوع الانشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر،فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير لمؤسسات التي تعمل في التجارة ،فتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات ويمكن إن نصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى صناعية ،تجارية ،زراعية ،خدماتية.[2]

اولا:معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المعايير المعتمدة عادة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي قسمين

---

[1]-رابح خوني ،رقية حساني ،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات نمويلها"،ابتراك للطباعة والنشر ،مصر،الطبعة الاولى،2009،ص16-17

1-فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018،ص9

هي المعايير الكمية والمعايير ألنوعية فتقوم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الميزات التي تبين الاختلافات بين الأحجام المختلفة مثل عدد العمال في كل مؤسسه في حين تهتم لمعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلي عناصر التشغيل الرئيسية مثل الملكية .

1-المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

تتمثل المجموعة الأولى:

-عدد العمال

-حجم الإنتاج

-حجم الطاقة المستهلكة

و تتمثل المجموعة الثانية :

-رأس مال المستثمر

-رقم الأعمال -القيمة المضافة[1]

أ-معيار عدد العمال:

[1]-سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيره والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانيه المؤسسات خاصة المتنوعة النشاط بمدينه بسكره ،مذكره مقدمه في علم الاجتماع ،سنه 2013 /2014، ص51

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة بناء على عدد العمال وهذا ما جاءت

نه المادة 08 والمادة 09 من القانون رقم 03/17[1]لمتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث إن المادة 08 نصت على"تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا...." في حين إن المادة 09 نصت على" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين(49) شخصا....." و، من نص المادتين نستطيع القول إن المشرع الجزائري لقد أخد بمعيار عدد العمال وذلك ألان معيار عدد العمال احد المعايير الكمية لتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتميز هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة وذلك راجع لسهولة قياس الحجم كما انه من المعايير الدقيقة .

ومن الانتقادات التي يتعرض لها هذا المعيار أن عدد العمال ليس قاعدة أساسية يمكن الاعتماد عليها في معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لوجود متغيرات اقتصادية أخرى ذات اثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية.

ب-معيار رأس المال:

يتم استخدام رأس المال كمعيار لتحديد حجم المؤسسة فهو يعتبر من المعايير الشائعة وذلك انه يعتبر عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهو هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى، فعل مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند كوريا، الجنوبية

[1]-قانون رقم 03/17 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 11/01/2017 القانون التوجيهي المؤسسات الصغيره المتوسطه الجريده الرسميه العدد 02 الصادرة في 10/01/2017.

،باكستان) فإن رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح مابين 35 الى200 ألف دولار أما في بعض الدول المتقدمة 700 ألف دولار.[1]

في حين إن الجزائر أخذت بمعيار رأس المال حيث إن المشرع الجزائري أورد ذلك في المادة05 من القانون 01/17 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نصت المادة على مايلي :".....كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

ج-المعيار الجامع بين عدد العمال ورأس المال:

ويعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر شيوعا واستخداما في تعريف وتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا أن هذا المعيار يقوم على الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار رأس المال في معيار واحد على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأس مالية الثابتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[2]

د- معيار رقم الأعمال:

يعتبر هذا المعيار الأكثر حداثة مقارنتا بالمعايير الأخرى فهو يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية وأخذت بهذا المعيار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخذت بهذا المعيار الجزائر أيضا وهذا وارد في نص المادة 08 و09 من

[1]-جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016 2017 ،ص41،40

[2]-فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018،ص11

القانون رقم 03/17 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] فوفق المادة 08 التي تتكلم على المؤسسات المتوسطة فإن "....ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري ...." ،أما المادة 09 التي تتكلم عن المؤسسات الصغيرة ".....و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري ...."

ه- معيار حجم المبيعات:

يقوم هذا المعيار على الاعتماد على حجم الحصيلة السنوية التي تحققها المؤسسة فإن هذا المعيار يساعد على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنتا مع المشاريع الأخرى ولقد أخذت بهذا المعيار الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية عن 3.5 دولار مشاريع صغيرة .[2]

كما أخد بهذا المعيار أيضا المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في المادتين 09 و08 من القانون رقم 17\03 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نصت المادة 08 التي تتكلم على المؤسسات المتوسطة ".....مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلي مليار (1) دينار جزائري." إما المادة 09 تتكلم عن المؤسسات الصغيرة ".....مجموع حصيلتها السنوية لا بتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري ."

[1] – –قانون رقم 03/17 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 11/01/2017 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيره المتوسطه الجريده الرسميه العدد 02 الصادرة في 10/01/2017.

[2] –فاطمة الزهراء بسطي ، المرجع السابق،ص12.

2- المعايير النوعية

بالرغم من وجود معايير الكمية السابقة إلا أن هناك من يرى أنها غير كافية للفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الاحجام الأخرى لذلك رأى الباحثون ضرورة إيجاد معايير أخرى وهي المعايير النوعية :

- الملكية.
- الاستقلالية.
- حصة من السوق.

أ- معيار الملكية:

ينتمي هذا المعيار إلى المعايير النوعية ويعتبر من أهم المعايير حيث إن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنضم وصاحب القرار الوحيد .[1]

ب- معيار الاستقلالية:

كما يطلق على هذا المعيار بالمعيار القانوني ويعني ذلك أن للمؤسسة استقلالية أن يكون المدير هو المالك دون تدخلات خارجية في عمل المؤسسة بمعنى أن ينفرد في

[1]-جيلا لي خديجة ،بالطيب فوزيه، دور المؤسسات صغيره والمتوسطة في تحقيق التنميه الاقتصاديه في الجزائر، مذكره تخرج تدخل المتطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاديه العمل كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه تيارت 2018 /2019ص13

اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص الالتزامات التي تخص المؤسسة تجاه الغير.[1]

ج-معيار حصة من السوق :إن السوق يعتبر معيارا لتحديد حجم هذه المؤسسة نظرا للعلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كون هذه الأخيرة تؤول منتجاتها إلى السوق، حيث يتم تحديد حجمها في السوق بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق.[2]

أي كلما كان وزن المؤسسة وأهميتها في السوق كبيرا تعتبر المؤسسة كبيرة وكلما نقص وزن وأهميتها تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة

ثانيا :التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعدما تطرقنا إلى المعايير التي يمكننا الاعتماد عليها في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لذلك سنرى أهم التعاريف المعتمدة دوليا ووطنيا.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا :

تقوم بعض الدول والمنظمات الدولية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على الجانب الوصفي(أي المعايير النوعية) بينما اعتمد الجانب الأخر على الجانب الكمي من المعايير وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما كان بحمل مجموعة من المعايير(الكمية والنوعية معا) ومع انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم فإن ذلك لا يمنع من وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد والتي سنتعرض إليها ألان :

---

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص13.

[2]- بالطيب سميه، بريطل هند، النظام القانوني للمؤسسات المؤسسات صغيره ومتوسطه ،مذكره لاستكمال متطلبات الماستر شهاده الماستر ،كليه العلوم السياسيه والحقوق ،جامعه ورقله، 2018 /2019 ،ص.16

أ-الاتحاد الاوربي

نظرا للاختلاف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في البلدان الأوربية جعل الاتحاد الأوربي سنة 1992 الى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

واقر المجمع الأوربي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد فحسب هذا المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-المؤسسات المصغرة يتراوح عدد عمالها من 0 الى 9.[1]

-المؤسسات الصغيرة من 10 الى 99عامل.

-المؤسسات المتوسطة من 100الى499عا.مل.

إلا إن هذا التعريف يبقى ناقصا وذلك نظرا اغلب الشركات الأوربية يشملها هذا التعريف وهذا الإشكال سمح بإعادة النظر في التعريف سنة 1996 حيث حدد التعريف الجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالنحو التالي:

التي تشغل اقل من 250 عامل

التي لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون ارو او تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها 25% ومن خلال ما

[1]– لعويطي نصيره ،مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في ترقيه الصادرات، مذكره مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في العلوم التجاريه في اداره العمليات التجاريه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريه والعلوم التسيير ،جامعه الجزائر3 2013 /2014 ص5

تطرقنا اليه فإن التعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخد ب 3 معايير معيار عدد العمال ومعيار الاستقلالية ومعيار رقم العمال.[1]

ب-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

ان قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تتمثل "تتمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل التي تنشط في نطاقه " وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات ومعيار عدد العمال [2].

ج-التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع المؤسسة المصغرة والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة

-المؤسسة المصغرة هي التي تكون فيها اقل من 10 عمال وإجمال أصولها من 100000 دولار أمريكي وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي

-المؤسسة الصغيرة هي التي يكون فيها اقل من 50 عامل وكل إجمال أصولها حجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى ثلاث ملايين دولار أمريكي

---

[1]- لعويطي نصيره ،مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في ترقيه الصادرات، مذكره مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في العلوم التجاريه في اداره العمليات التجاريه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريه والعلوم التسيير ،جامعه الجزائر3 2013 /2014 ص 6.

[2]- [2]-جيلا لي خديجة ،بالطيب فوزيه، دور المؤسسات صغيره والمتوسطة في تحقيق التنميه الاقتصاديه في الجزائر، مذكره تخرج تدخل المتطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاديه العمل كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه تيارت 2018 /2019ص8

-المؤسسة المتوسطة وهي التي يكون فيها اقل من300 عامل أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 دولار أمريكي.[1]

2-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم يكن للجزائر اي تعريف قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مند الاستقلال الى غاية 12 ديسمبر 2001 وهو التاريخ الذي صدر فيه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلا انه اهناك بعض المحاولات لتعريف هذه المؤسسات سنتطرق اليها على النحو الاتي

ا-**المحاولة الأولى :** واول محاولة ظهرت عندما وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية للخطط الرباعي للفترة الممتدة بين 1974 الى1977 حيث كان تعريفها من طرف وزارة الصناعة والطاقة انداك على انها كل وحدة انتاج مستقلة تشغل اقل من500 عامل وتحقق رقم اعمال سنوي اقل من 15 مليون دج وتقدر قيمة انشائها بأقل من 10 مليون دج وقد تأخذ احد الاشكال التالية :

-فروع المؤسسات الوطنية

-مؤسسات مسيرة ذاتيا ومؤسسات خاصة[2]

ب-المحاولة الثانية : حيث يرتكز التعريف المقترح من طرف المؤسسة الوطنية وتنمية الصناعات الخفيفة على المعيارين الكميين رقم الأعمال اليد ألعاملة وتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على انها تلك المؤسسة التى : تشغل اقل من 200 عامل كما تحقق رقم الاعمال اقل من 10 مليون دج

---

[1]-بطاش غانيه، بن نعميه سعيده، دور المؤسسات صغيره ومتوسطه في التنميه الاقتصاديه، مذكره مقدمه لاستكمال شهاده ليسونس قسم العلوم الاقتصاديه في تسيير المؤسسه، كليه العلوم الاقتصاديه ،جامعه ورقله ،2013 /2014 ص7

[2] -بالطيب سميه، بريطل هند، النظام القانوني للمؤسسات المؤسسات صغيره ومتوسطه ،مذكره لاستكمال متطلبات الماستر شهاده الماستر ،كليه العلوم السياسيه والحقوق ،جامعه ورقله، 2018 /2019 ،ص.21.

ت-المحاولة الثالثة : عند انضمام الجزائر الى المشروع الاورومتوسطي، وتوقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000 وانضمامها للمنضمة العالمية لتجارة اصبحت الجزائر مجبرة على ايجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات

واتى المشرع الجزائري بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18\01 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، على انها مؤسسة انتاج سلع واو خدمات:

-تشغل من 1 الى 250 شخص .

-لا يتجاوز رقم اعمالها 02 مليار جزائري ، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج .

- تستوفي معايير الاستقلالية في الذمة المالية ، ويقصد بها بأن كل مؤسسة لا يمتلك

رأس مالها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة او مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

من خلال المادة 4 سالفة الذكر نرى ان المشرع الجزائري اخد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفهوم الاقتصادي ولم يشر الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التجاري بل افرد هذا النوع في قانون خاص وهو القانون ألتوجيهي 01 \18 .

[1]- بالطيب سميه، بريطل هند، النظام القانوني للمؤسسات المؤسسات صغيره ومتوسطه ،مذكره لاستكمال متطلبات الماستر شهاده الماستر ،كليه العلوم السياسيه والحقوق ،جامعه ورقله، 2018 /2019 ،ص.24،23

-إلا ان المشرع الجزائري قام بإلغاء القانون 01 \18 بالقانون 01\17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغير والمتوسطة والذي اعاد النظر في تعريف كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فبمقتضى هذا القانون يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و\أو الخدمات :

- تشغل من واحد 01 الى مائتين وخمسين250 شخص

- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعة 04 ملاير دينار جزائري، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار 01 دج

-تستوفي معيار الاستقلالية

-ولقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف اعلاه كما يأتي:

-الاشخاص المستخدمون : هم عدد الاشخاص الموافق لعدد وحدات العمل ألسنوية اي ان عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، اما العمل المؤقت او الموسمي فيتغيران اجزاء من وحدات العمل السنوي .

-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال او مجموع الحصيلة :هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثنى عشر12 .

المؤسسة المستقلة :كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار25%،فما اكثر من قبل المؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى ،لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] .

[1]– [1]– بالطيب سميه، بريطل هند، النظام القانوني للمؤسسات المؤسسات صغيره ومتوسطه ،مذكره لاستكمال متطلبات الماستر شهاده الماستر ،كليه العلوم السياسيه والحقوق ،جامعه ورقله، 2018 /2019 ،ص.24،23

فعند المقارنة بين التعريف الوارد في القانون رقم 18\01 وقانون رقم 02\17 نستنتج انه تم تغيير معيار رقم الاعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا وذلك راجع الى تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية .

الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعد مصدرا لخلق لليد العاملة ،فان هذه المؤسسات تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات قد تتشابه مع بعض القطاعات ،وقد تميزه في نفس الوقت عن غيره من القطاعات الاخرى ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

اولا- سهولة التأسيس :

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا ،حيث انها تستند بالأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الاشخاص من اجل تحقيق منفعة او فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية او جزئية في انواع متعددة من النشاط الاقتصادي كما ان احتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خدمات البنية الاساسية قليلة ،كما ان احتياجاتها من الادوات والمستلزمات الانتاج بسيطة نسبيا .[1]

ثانيا-القدرة على جذب المدخرات:

ان المشروعات الصغيرة لا تجد صعوبات وعراقيل وتحديات كبيرة نسبيا في توفير الاموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي او من افراد الاسرة ،بحيث تكون كافية الاقامة مشروع من المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فبهذا تقل مخاطر

[1]-جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016/ 2017 ،ص50.

الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب على المشروع فهي بذلك تكون لها القدرة والإمكانية الكافية من اجل وجذب المدخرات الازمة لبدأ المشاريع الصغيرة، وبهذا تعتبر هذه الخاصية من اهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لسهولة التوفير راس المال الذي يجذب المدخرات الازمة للمشروع .

ثالثا- سهولة الادارة والاستقلالية :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الادارة المرنة، وهذا لكون الادارة تتجسد في معظم الاحيان في شخصية مالكها فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي لمالكها

رابعا-التخصص: تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انجاز عمل متخصص في مجال معين ويؤكد البعض بأن التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الدولية.[1]

خامسا-التجديد والابتكار:

وذلك الان الاشخاص الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة يلجؤن الى هذا النوع من المؤسسات، ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر وبالرغم من السلبيات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات إلا ان هناك قبول واسع للابتكار باعتبارها سبيل الرئيسي الى اعادة خلق امكانيات تنظيم المشاريع على المدى الطويل .[2]

---

[1]-بطاش غانيه، بن نعميه سعيده، دور المؤسسات صغيره ومتوسطه في التنميه الاقتصاديه، مذكره مقدمه لاستكمال شهاده ليسونس قسم العلوم الاقتصاديه في تسيير المؤسسه، كليه العلوم الاقتصاديه ،جامعه ورقله ،2013 /2014 ،.ص11.

[2]بطاش غانيه، بن نعميه سعيده، دور المؤسسات صغيره ومتوسطه في التنميه الاقتصاديه، مذكره مقدمه لاستكمال شهاده ليسونس قسم العلوم الاقتصاديه في تسيير المؤسسه، كليه العلوم الاقتصاديه ،جامعه ورقله ،2013 /2014 ،.ص12.

سادسا-الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل :

نلاحظ ان ملاكها يلجؤن الى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية ،سواء كان هذا خلال مرحلة الانشاء او مرحلة التوسع وذلك قبل الجوء الى المصادر الخارجية والتى تتطلب توفير الضمانات الكافية المطلوبة من قبل القرض واشتمالها على عنصر المخاطرة [1].

المطلب الثاني:اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا اساسيا وحيويا في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص فهي عنصر اساسي في بناء اقتصاد قوي ومستدام فهي تعتبر عمودا فقريا في النشاط الاقتصادي ويمتد تأثيرها بشكل واضح على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (الفرع الاول) وان هذا النوع من المؤسسات يسعى دائما الى تحقيق من الاهداف مجموعة متنوعة ومختلفة تساعدها على النمو والاستمرارية (الفرع الثاني)

الفرع الاول :اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة فهي تعتبر ركيزة اساسية لاقتاد

سواء العالمي او الاقتصادي وتظهر هذه الاهمية في عدة مجالات متنوعة ومختلفة كالمجلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنتطرق اليه الان .

[1]- لعويطي نصيره ،مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في ترقيه الصادرات، مذكره مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في العلوم التجاريه في اداره العمليات التجاريه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريه والعلوم التسيير ،جامعه الجزائر3 2013 /2014 ص 10،11

أولا –الاهمية الاقتصادية : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الاساسي لتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان ودول العالم وهذا راجع لما تتميز به هذا النوع من المؤسسات من مرونة والقدرة على التأقلم في المحيط الاقتصادي سريع الحركة كأهم محركات التنمية واحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد فهي النواة الحقيقية والمرتكز لقطاع الاعمال .[1]

1–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار التطوير :

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين او شكلين اساسين للبحث والتطوير، اولهما الداخلي حيث انه ينفذ عبر وظيفتها المكلفة بالبحث والتطوير داخل المؤسسة ، وثانيهما الخارجي وينجز من قبل المؤسسات متعاقدة معها في اطار عملية المقتولة من الباطن او عن طريق مراكز البحث وذلك من اجل الاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من امكانيات للممارسة نشاطات البحث والتطوير.[2]

2– المساهمة في مجال المقاولة من الباطن:

هي عملية الجوء المؤسسة ال مؤسسات اخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عمليتها الانتاجية وذلك من اجل امتيازات اقتصادية،فنية وإستراتجية فهي بذلك تحقق تكاملا اقتصاديا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى ،حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمداد

المؤسسات الكبرى بجزء من احتياجاتها او مستلزماتها او تنفي اعمال مكملة لأنشطة المؤسسات الكبرى وهذا من خلال عمليات المقاولة من الباطن

[1]–د، مولاي امينه، واقع المؤسسات الصغيره المتوسطه في الجزائر ،مجله البحوث الاقتصاديه والماليه ،العدد الاول ،30/06/2020،ص121،122

[2]– د، مولاي امينه ،المؤجع السابق،ص123

3-الارتقاء بمستوي الادخار واستثمار :

من خلال المدخرة الخاصة من الافراد والعائلات وتشغيلها في الاقتصاد الوطني وزيادة كفاءتها ويعني هذا استقطاب موارد مالية خاصة او كانت ستوجه الى الاستهلاك وبهذا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم وانح السبل لتخفيض معدلات التضخم خاصة في الدول النامية. [1]

ثانيا- الاهمية الاجتماعية :

الى جانب الاهمية والدور الاقتصادي التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فهي تمتلك ايضا غي الاجانب الاجتماعي دورا هاما والتي سنتطرق اليها في النقاط التالية :

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في توفير فرص العمل اذ تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية المنشئة لمناصب شغل جديدة ،فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ،حيث ان هذا الدور يتلقى صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع تزايد معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على القضاء جانب كبير من البطالة ،وضمان استدامة عملية لتنمية الاقتصادية فالمصدر الحقيقي لتكوين والقدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال ،وعلى هذا الاساس يتجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات والافراد لانها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب راسمالية كبيرة وانماط تكنولوجية كثيفة ومهارات فنية متخصصة ومتطورة.

[1]-د، مولاي امينه، واقع المؤسسات الصغيره المتوسطه في الجزائر ،مجله البحوث الاقتصاديه والماليه ،العدد الاول ،30/06/2020،ص122،121

-تدعيم دور المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصاد الوطني : تعد هذه المؤسسات احدى وسائل التدعيم المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصاد الوطني وذلك لأنها تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها و ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوي مشاركة افراد المجتمع في التنمية وتساهم في اعداد الوطنين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفين.

2-المساهمة في التوزيع الدخل :

نظرا لوجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل اعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك لتحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاح.[1]

الفرع الثاني :اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل نوع او نمط كل مؤسسة فقد لا يكون جني الاموال او ربح الاموال هدفا اساسيا لمؤسسات هدفها الرئيسي تحقيق الذات وممارسة الهواية اذ نجد بعض ملاك هذا النوع من المؤسسات يطمحون الى تحقيق اهداف شخصية او اشباع اهتمامات خاصة الاموال التي يمكن ربحها منها قد لا تكون اساسيا للدعم المالي ،كما قد يكون هدف المؤسسات الفردية هو تحقيق دخل معقول لصاحب المؤسسة إلا انه احيانا هدفها يختلف تماما عن الاهداف المذكورة كأن تهدف الى التوسع المستمر وتحقيق دخل متميز لهذه المؤسسات التي تتميز بالطموح ويمكن سرد اهم اهداف انضاء اهداف المؤسسات الصغيرة على النحو التالي :

[1]-د، مولاي امينه، واقع المؤسسات الصغيره المتوسطه في الجزائر ،مجله البحوث الاقتصاديه والماليه، العدد الاول 30/06/2020، ص122،123

اولا-استحداث فرص العمل :سواء بطريقة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال استحداث لفرص العمل يمكنان يحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل .[1]

ثانيا-اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم :

حيث في بعض الاحيان تفلس بعض المؤسسات العمومية ويؤدي ذلك الافلاس الى تسريح العمال من مناصب عملهم، كما يؤدي تقليص حجم عمالة المؤسسة ال تسريحهم من مناصبهم جراء اعادة الهيكلة اوالخصوصة فهنا يتم اعادة دمج المسرحين من مناصب عملهم وذلك مناجل امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة .

ثالثا-المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني :

حيث يتم المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني وخاصتا بين الريف والمدينة وهو ما يساهم في تقليص ظاهرة النزوح او الهجرة الريفية ويعمل على تحقيق تنمية متوازنة على المستوى الوطني

رابعا-ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية :

وذلك يتم عن طريق استخدام انشطة اقتصادية سلعية او خدمية لم تكن موجودة من قبل وأيضا احياء انشطة ثم تتخلى عنها لأي سبب كان.

يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطين الانشطة في المناطق النائية مما يجعلها اداة هامة

يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطين الانشطة في المناطق النائية مما يجعلها اداة هامة لترقية وتثمين ثورة المحلية واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق

[1]-جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016/ 2017 ،ص53،52.

-تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم كما انها تشكل مصدرا اضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة كما تشكل احدى وسائل الادماج للقطاع الغير المنظم .[1]

خامسا- ترقية الاستثمار :

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم قطاع حيوي في مجال الكشف عن الثروات والرفع من معدلات ألنمو وبالتالي اسناد التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف استراتيجي لا يكون ممكننا دون استراتيجية متماسكة وناجحة وتحفيز الاستثمار المنتج .[2]

سادسا-دعم التوازن الجمهوري :

لقد عكفت الدولة على تسطير وانجاز عدة برامج لصالح كل القطاعات بغرض التنمية الجمهورية والتي تقوم على

-اعادة التوازن الاقليمي (منشات قاعدية وتجهيزات)

-المساعدة على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث الصناعة الواسعة لم تعد منتجة لشغل بل المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي التي تقوم بذلك.[3]

-تشجيع نقل مواقع المؤسسات الصناعية وإعادة توزيعها بالنسبة للمدن المكتظة بوضع تشجيعات وتحفيزات.

---

[1] د، مولاي امينه، واقع المؤسسات الصغيره المتوسطه في الجزائر ،مجله البحوث الاقتصاديه والماليه، العدد الاول 30/06/2020، ص122،123

[2] --جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016/ 2017 ،ص52،53.

[3] - جليلة دحمون،المرجع السابق،ص54

-عدالة وموضوعية في تهيئة الاقليم .

-عدالة في توزيع فرص الاستثمار وفق معايير عالمية وموضوعية آخذة بعين الاعتبار معايير الجودة والتكلفة المنخفضة [1].

وفي الاخير نستطيع القول ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها معايير متعددة ومتنوعة لتعريفها كما تمتاز هذه المؤسسات بمرونتها وقدرتها غلى التكيف مما يجعلها عاملا اساسيا في بناء اقتصاد قوي ومستدام ،وهذا ما جعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة فهي تشكل عنصرا اساسيا وحيويا في الاقتصاد العالمي وفي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية،وبالإضافة الى ذلك فهي تهدف الى عدة اهداف متعددة ومتنوعة لتحقيق النجاح والازدهار .[2]

المبحث الثاني :آليات تطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تقف امامها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم العناصر التي تساهم في النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية في الجزائر ونظرا لهذه الاهمية ومن اجل دعم هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من تحقيق اهدافها التي أنشأت من اجلها توجد العديد من الآليات والأدوات التي تهدف الى توفير التمويل والدعم المالي لها والتي سنراها في **(المطلب الاول)**،إلا انه وبالرغم من وجود هذه الاليات المتاحة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انها تواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي قد تعيق وتعرقل نموها وتطورها ،والتي سنتطرق اليها في **(المطلب الثاني)**

[1] – [1]-جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016/ 2017 ،ص52،53.

[2] جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016/ 2017 ،ص52،53

المطلب الاول : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تقف امامها

تعتبر الجزائر من اهم الدول الداعمة لفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات نشاطها متبعة عدة اليات وأساليب حديثة استراتيجيات هادفة لدفع بهذا المجال في الواجهة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني مع ازاحة العبء عن الدولة في عمليات التوظيف وضمان مناصب الشغل لذلك قامت الجزائر كغيرها من الدول الاخرى استراتيجيات وأساليب كآليات الدعم والتمويل المستحدثة في عدة مجالات مختلفة الغرض منها الاستجابة تطوير الاقتصاد الوطني الفرع الاول الا انه وبالرغم من وجود هذه الاساليب والآليات إلا انه تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات وعراقيل التي تعرقل وتخلق صعوبات وتحديات عديدة للحصول على التمويل ألازم لتطويرها ونمو اعمالها والتي سنتطرق اليها في الفرع الثاني

الفرع الاول :آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بإستخدام هذه الاليات ،يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطوير و دعم اعمالها بشكل فعال مما يساهم في تحقيق النمو المستدام و تعزيز دورها كمحرك لتنمية و تتثمل هذه الاليات في:

-اولا:انشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

من اهم هذه الآليات :[1]

أ-وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار :

[1]-- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص45

من اجل تحفيز و دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة ومكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول بعد ذللك الى وزارة و ذللك بموجب المرسوم 211/94 المؤرخ في 11 جويلية 1994 .[1]

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 96- 296 امؤرخ في 08 سبتمبر 1996 حيث نصت المادة الاولى منه صراحة على انشاء الوكالة وتعرف بأنها بهيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وحدد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة وتكون هذه الوكالة تحت اشراف وزير التشغيل حيث تقوم الوكالة وتقوم الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب:

-تشجيع كل اشكال والتدابير المساعدة على ترقية التشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الاول

-تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

-تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب اصحاب المشاريع في اطار احتراهم لبنود دفتر الشروط

-اتاحة المعلومات الاقتصادية و التقنية والتشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم

-تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض

-اقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و استغلالها

[1]-فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص45،46

-تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات القوائم النموذجية للتجهيز والتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم .[1]

ج-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تم انشاءها سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع على 48 ولاية على مستوى الوطن ،وتخول الوكالة القيام بجميع الاجراءات التأسيسية وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمار وقد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة او توسيع قدرات الانتاج او اعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في اطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على تجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2].

د-الصندوق الوطني للتامين على البطالة:

لقد تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في جويلية 1994 اوكلت له مهمة العمال الذين تتراوح اعمارهم مابين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب اعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينيات كما اوكلت لهم مهمة تدعيم هؤلاء البطالين لخلق نشاط خاص بهم لإعادة ادماجهم بعد ان يقدم لهم تكوين خاص بهم في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،المرجع السابق،ص47

[2]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص46

ه-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

تم انشاء هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و هو بمنزلة الية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة ،اذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها غي حاة فشل مشروع الممول ، كما انها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من الصناديق الاخرى تسهم كلها في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل دراسات المقدمة ، والمتابعة المستمرة من نشاطاتها من اجل استمرارها كما تسهم في استثماراتها المستقلة .[1]

ز-وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تم انشاءها سنة 1994 وهي تحت اشراف المباشر لرئيس الحكومة وتسعى لتقديم قروض مصغرة لتخفيف الاشكال الفقر والحرمان من اهم وظائفها

-ترقية وتمويل الانشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية .

-تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات او المارد الاولية للممارسة بعض الجرف والمهن التشجيع العمل حر ، وتطوير الحرف الصغيرة و الاعمال المنزلية والصناعات التقليدية لتقليل من الفقر و تحسين المستويات المعيشية.

1- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018ص47[1]

و-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم انشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان قروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق مايلي :

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز الاستثمارات في المجالات التالية :

*إنشاء المؤسسات .

*تجديد التجهيزات .

*وتوسيع المؤسسات.

-تسير الموارد الموضوعة تصرفها وفقا لتشريع و التنظيم المعمول بهما.

-اقرار اهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة .

-التكفل بمتابعة عمليات تحصين المستحقات المتنازع عليها.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق. [1]

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .-ضمان الاستشارة و المساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمان الصندوق .

كما كلف بالقيام بالمهام التالية :

-ترقية الاتفاقات المتخصصة في المخاطر التي تنشط في ايطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها .

[1] فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018ص48

-اعداد اتفاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

-القيام بكل عمل يهدف بالمصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تدعيمها في ايطار ضمان الاستثمارات .

ثانيا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أقرت الحكومة في الجزائرية برامج متنوعة ومختلفة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطية حيث وأنه كان لها أثر على هذه الأخيرة. فخلال الفترة أروح (2002 – 2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، معدل نمو.بلغت 9% سنويا، وهذا راجع إلى سياستي الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات، لاسيما المخطط الحماسي (2005 – 2009) ، الذي كان يهدف إلى إنشاء 100,000 مؤسسة متوسطة وصغيرة.

كما أكدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيره والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 الف مؤسسه صغيره ومتوسطه وتأهيل 20,000 مؤسسه من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010 – 2014)

-انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الاجراءات المتخذة في اطار هذه البرامج كما يلي :

أ-انطلاق من قانون ماليه التكميلي لسنه 2009 اقرت الحكومة الجزائريه عده تسهيلات ماليه وإجراءات لتوزيع العروض الماليه للمؤسسة الصغيره والمتوسطة اهمها:

[1] فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص48

-اضافه الى الضمانات كلا من صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيره والمتوسطة وصندوق ضمان القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيره والمتوسطة هذا الاخير الذي تم رفع سقف ضمانه الى 50 الى 250 مليون دينار تم ادراج ضمان الدوله وإنشاء صناديق ضمان متخصصة السياحة البيئيه التكنولوجيات الجديدة.

-انشاء صناديق الاستثمارات المحليه وشركات راس المال المخاطر.

ب-انشاء المرصد المواطني للمؤسسات الصغيره والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة ألاقتصاديه والتكنولوجية وبالتالي ضمان افضل تنافسيه للمؤسسات الصغيره المتوسطه ومن اهم مهامه :

-االيقظة الاقتصادية والتكنولوجية .

ج-اقتراح للسلطة العموميه اجراءات انقاذ مساعده ترقيه تطوير المؤسسات صغيره والمتوسطة .[1]

-في اطار ترقيه هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنيه لترقيه المؤسسات الصغيره المتوسطه برنامج تأهيل 20,000 مؤسسه صغيره متوسطه خلال الخماسي 2010 2014 لتحسين تنافسيه هذه المؤسسات مما يفوق 300 680 مليار دينار.

د-في اطار ترقيه الابداع في مؤسسه الصغيره والمتوسطة تم اتخاذ الاجراءات التاليه :

-اختبار اختيار سنويا ثلاثة احسن مؤسسات صغيره متوسطه مبدعه في منتجاتها او تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود 600,000 الى مليون دينار.

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص47،46.

-تنظيم منتدى المؤسسات الصغيره ومتوسطه والجامعات الثانوية لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.[1]

ثالثا: الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة

و لتوفير التمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة قامت الجزائر بإبرام عده اتفاقيات سنتطرق اليها كالأتي:

1- برنامج مبدأ لتنميه المؤسسات الصغيره المتوسطه في ظل التعامل:

اخذت وزارة المؤسسات صغيره متوسطه والصناعة التقليديه مشروعا خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاوني مع الاتحاد الاوروبي وتم تجسيد اساس هذه هذا التعامل في برنامج ميدا والذي يعتبر الركيزة الاساسية والعمود الفقري التي تم الاعتماد عليه من قبل الاتحاد الاوروبي لتفعيل الشراكه الاورو المتوسطه وفي هذه النقطه تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 اورو ممول من طرف الاتحاد الاوروبي لدعم برامج البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدا تطبيقه منذ اكتوبر 2000 ومنذ صلاحية البرنامج خمس سنوات.[2]

2-برنامج الهيئة التقنيه الالمانية :

ينتج هذا البرنامج عن تعاون جزائري الماني في نطاق الشراكه التقنيه الجزائريه الالمانية والغرض منه الرفع من تنافسيه المؤسسات وتأهيلها للدخول الاسواق الاجنبية والتكوين في مجال التسيير.

---

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص48

[2]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص49

3-التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية:

في نطاق التعامل مع البنك الاسلامي للتنمية تم منح المساهمه الماليه لترقيه قطعه مؤسسه صغيره ومتوسطه والصناعة التقليديه ويهدف هذا التعاون الى المساهمه في تقويه في تقوية وتحفيز وتعزيز قدرات ومؤهلات المؤسسات الصغيره والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها

التعاون الدولي الثنائي :

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكون لها خبره شاسعة

في ميدان ونطاق تنميه وترقيه المؤسسات الصغيره المتوسطه كفرنسا ايطاليا تركيا اسبانيا كندا وتبرز اهم صور هذه هذا التعاون في:

- التعاون مع فرنسا:

في اطار التعاون الجزائري الفرنسي تم ابرام اتفاق مع الجمعيه الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصادي ويتم التحضير مشروع تعامل المجلس الجهوري مع مجموعه من الولايات الشرق الجزائري سطيف، عنابه ،قسنطينه

ا-لتعاون مع ايطاليا:

حيث يتم الاتفاق بين وزارات المؤسسات الصغيره والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجه يوم 18 ابريل 2002 بالجزائري لتقديم مساعدات تقنيه لتدعيم هياكل الدعم الموجودة انشاء مشاكل مراكز التسهيل واليات ماليه حديثه.[1]

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص48،47.

الفرع الثاني : العراقيل التي تقف امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من وجود الاليات والبرامج التي وضعتها الجزائر لدعم وتطوير وتنميه المؤسسات الصغيره والمتوسطة الى انه بالرغم من ذلك تواجه هذه المؤسسات الصغيره والمتوسطة تحديات وصعوبات في مجالات كثيرة ومتعددة سنتطرق اليها على النحو التالي :

1العراقيل الاجرائية:

تتمثل هذه العراقيل الادارية في قلة الإحاطة بالقوانين وعدم الشفافية واحترام النصوص

وتعقيد الاجراءات والقوانين التنظيميه الامر الذي يجعل من المؤسساته الصغيره المتوسطه عاجزة للتصدي على النقاط السلبيه التاليه :

ا-ان اكثر امر يعرقل المؤسسه الصغيره المتوسطه هي الاجراءات المعقده التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الاداري غير مساعد من جزاء بطل العمليات ونقص الاعلام اذن فالمشكلة البيروقراطيه يشكل اكبر حاجز لتحطيم اداره المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيره والمتوسطة وخاصة الصناعية. [1]

ب- ان عدم استقرار القوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم سيروة مؤسسات ألاقتصاديه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في الجزائر ونقص التطبيق والمراقبة على القوانين من طرف الهياكل والهيئات المعنية مثل البنوك والإدارات العموميه والصناديق الوطنيه.

[1]- فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018ص49

ج-نظام قضائي غير مرن وثقيل معرقل ونقص الكفاءة والخبرة القضاء في المجال التجاري.

د-نقص خبره المسيري المؤسسات الصغيره المتوسطه في المجال الاداري والمالي وحتى الامكانيات وتمتاز المؤسسات صغيره ومتوسطه في الجزائريه بأنماط تسيير اقل من الحد الادنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسه مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

2- العراقيل التي لها علاقة بالعقار:

فأكثر ما يعيق اصحاب المشروعات الجديدة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكيه او عقد الايجار يعد اساسيا بالحصول على التراخيص المكمله والى حد الساعة تتحرر السوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحي بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنيه لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل اجراءات الحصول على العقار اللازم لأقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك سلطه اتخاذ القرار حول تخصيص الاراضي وتسير المساحات الصناعية اضافة الى محدودية الاراضي المخصصة للنشاط الصناعي.

3-الصعوبات المرتبطة بالجباية:

ان الاعباء الجبائية تعد من اصعب العراقيل التي تواجه مسيري الشركات الصغيره

المتوسطه ارتفاعا في نسبه الضرائب على الارباح ومن الاشراكات المفروضة على ارباب العمل.[1]

[1]-بطاش غانية، بن نعميه سعيده، دور المؤسسات صغيره ومتوسطه في التنميه الاقتصاديه، مذكره مقدمه لاستكمال شهاده ليسونس قسم العلوم الاقتصاديه في تسيير المؤسسه، كليه العلوم الاقتصاديه ،جامعه ورقله ،2013/2014،ص14،15،16

المطلب الثاني : الانتقال نحو المؤسسات الناشئة

عند التحدث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلابد من الاشارة الى المؤسسات الناشئة،

فالكثير من الناس يقعون في الاخطاء حيث يعتبرون ان المؤسسات الناشئة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا نظرا للانتشار الواسع في مجال الاعمال ،كما يعتقد اصحاب الافكار والأعمال التجارية ان مشروعاتهم التجارية يمكن ان تصنف من المشروعات الناشئة و تنتمي لمجال رايدة الاعمال في حين انها من الممكن ان تكون مشروعا تجاريا صغيرا ،وعلى هذا سنتطرق مفهوم المؤسسات الناشئة و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (**الفرع الاول**)**و** دورها في تنمية والتكامل الاقتصادي في الجزائر. **(الفرع الثاني).**

الفرع الاول:مفهوم المؤسسات الناشئة والفرق بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا-مفهوم المؤسسات الناشئة:

-لقد سعى المشرع الجزائري ال تعريف المؤسسات الناشئة او المبتكرة في مضمون

المادة 06 من القانون15 -21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على النحو التالي"هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الاساسي او التطبيقي او تلك التي تقوم بأنشطة البحث و التطوير ".[1]

-كما ان المشرع الجزائري حاول الاشارة الى المؤسسات الناشئة في احكام بعض القوانين كقانون 02/17 المتعلق بالقانون التوجيهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1]- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر -الاطار المفاهيمي والقانوني -،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص773

وذلك في محتوى المادة 21 والتي نصت على انه"تنشا لدي الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق وفقا للتنظيم ساري المفعول ،بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في اطار المشاريع المبتكرة ".

-وأيضا في القانون 04/19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 وذلك في المادة 69 المتعلقة بمجموعة الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة .[1]

-وهذه القوانين كانت تمهيد لتنظيمها في مرسوم خاص بها لا و هو مرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر وحاضنة الاعمال مع تحديد مهامها و تشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح كل علامة ة حدد المشرع الجزائري المقصود من المؤسسة الناشئة في احكام المادة 11 من في الفصل الرابع المعنون بشروط منح العلامة ، إلا اننا نستنتج من نص هذه المادة و اعتماد المشرع على عدة معايير كمعيار عدد العمال اي انها تشغل 250 عامل لا اكثر و رأس مال مملوك بنسبة 50% عل الاقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة او من طرف مؤسسات اخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة او في البعد التكنولوجي و هو يدل لا محال على عدم حصر المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة في قطاع محدد ، او حتى معيار المخاطرة كون هذه المؤسسات تنطلق من العدم بالتخاطر اما بنجاح او الفشل.[2]

[1]- مخانشة امنة،المرجع السابق،ص774

[2]- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر -الاطار المفاهيمي والقانوني -،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص774

1-خصائص المؤسسات الناشئة :

تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها وذلك نظرا لأهميتها و دورها الرئيسي التي تلعبه وتتمثل هذه الخصائص في :

أ-حديثة العهد والكون :

حيث تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة ويافعة وأمامها خياران اما بالتطور و التحول الى مؤسسة ناجحة او اغلاق ابوابها والخسارة.

ب- شركات امامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:

-من احدى السمات التي تحدد معنى الشركات الناشئة هي امكانية نموها السريع وتوليد ايرادات اسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبه للعمل بمعنى اخر ان الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية انية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة اي زيادة الانتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف.

ج-شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليه:

-حيث يعتمد بحث المؤسسة الناشئة على التكنولوجيا لغرض النمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال منصات الانترنت ودعم حاضنات الاعمال .

د-شركات تتطلب تكاليف منخفضة :

يقصد بالشركات الناشئة بأنها شركات تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الارباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الارباح بشكل سريع ومفاجئ .[1]

[1]--زايدي عبد الكريم ،زيوش اسامه ،المؤسسات الناشئه في الجزائر ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات شهاده ماستر اكاديمي في الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسيه ،جامعه محمد بشير ابراهيمي برج بوعريريج ، 2022/ 2023ص9

ثانيا- الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقع الكثير من الناس في الاخطاء عند تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها مؤسسات ناشئة ،حيث اعتقد البعض بان المؤسسات الناشئة مؤسسات صغيرة و متوسطة في بداية انشائها ،وهذا نظرا للانتشار الواسع في مجال الاعمال كما يعتقد اصحاب الافكار و الاعمال التجارية ان مشروعاتهم التجارية يمكن ان تصنف مع المشروعات الناشئة انها تمتلك الصفة الريادية لكن رغم هذا فإن المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لديها عدة اختلافات و التي سنتطرق اليها الان :

1 - الهدف من التأسيس :

حيث تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الهدف من التأسيس وذلك كما يلي :

ا-المؤسسات الناشئة :

عند التفكير في انشاء شركة في اي مجال من المجالات ،يكون لذا صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد ان شركته بدأت لتكون مشروع قابل لتطوير يقدم من خلالها منتج او خدمة تحدث تأثيرا على السوق و الصناعة بشكل عام وتغير في سلوك المستهلك ايضا ومن الممكن ان تخلق سوقا مستهلك جديدة من الاساس.[1]

ب- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا تقدم المشروعات الصغيرة و المتوسطة على اختلاف مجالات عملها افكارا و حلولا مبتكرة احتياجات الناس ولكن يتم تنفيذها في ايطار السوق المحلية ،وتعتمد على

[1]-- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص776

صاحب المشروع الذي لا يستهدف ان يتحول مشروعه الى فكرة ضخمة ولكنه يسعى الى تحقيق التوسع و الوصول الى معدلات ربح عالية. [1]

2- خطوات التأسيس :

حيث تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث خطوات التأسيس وذلك كما يلي :

أ-المؤسسات الناشئة :

تعتمد اغلب الشركات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج او خدمة ،مما يعني ان فرص حصول الشركة على الدعم و التمويل منخفضة قليلا سواء من المستثمرين او من خلال الاعتماد على القروض البنكية تحتاج الى مجهود اكبر من رائد الاعمال فلا وجود لنموذج اعمال محدد يمكن له ان يتبعه او معرفة بالعدد الفعلي للعمال او الموظفين الامر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي .[2]

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتمد المشروعات الصغيرة و المتوسطة على خطة عمل واضحة ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع ان يستلهم من تجارب و المشروعات المحيطين به و يبدأ في التجهيزات و الخطوات بشكل اسرع ،كما ان معرفته بالتراخيص التي يستلزمها المشروعه ،يخلق لديه فرص اكبر في الحصول على التمويل ولإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسها .[3]

---

[1]-مخانشة امينة،المرجع السابق،،ص776،777

[2]-مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص777

[3]-مخانشة امينة ،المرجع السابق ،ص777

3-البيئة الصناعية او السوق المحلية :

ا-المؤسسات الناشئة :

سبب عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه الشركات التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار و التجريب الى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص العمل كون الوظائف او الفرص التي قد تتيحها او تحتاج اليها ليست معروفة من البداية تجعل وجود فرص تدعمها و تساهم في انجاحها اقل نسبيا .

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

التأثير الذي تحدثه المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد المحلي واضح و محدد ،فهي تتمكن من توفير فرص العمل بصورة اكبر و احتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح و لهذا قد تجد المشروعات الصغيرة و المتوسطة دعما اكبر من المجتمع الصناعي المحلي و توفر لها الدولة قروض تمويلية و تسهيلات.[1]

4-التمويل :

ا-المؤسسات الناشئة :

ان طرق تمويل الشركات الناشئة قد تكون مختلفة فرائد الاعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير فيبدأ بالبحث على مستثمر يؤمن بها و بأهميتها او يمكن ان يشارك بها في مسابقات ريادة الاعمال المتاحة و غيرها من الطرق و الوسائل التي يمكن ان يستحدثها ليمول بها شركته وينجح بها فكرته التي قام بابتكارها ،وهذا على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها طرق تمويل اخرى .

[1]- بخيتي علي،بوعوينه سليمه ،المؤسسات الناشئه الصغيره والمتوسطه في الجزائر واقع وتحديات، مجله العربيه للابحاث والدراسات في العلوم الانسانيه والاجتماعيه، المركز الجامعي تيبازه، العدد4،اكتوبر2020،ص541

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :ان مسألة تمويل اي مشروع صغير او متوسط تعتمد على صاحب المشروع نفسه فهو الذي يقوم بتمويله من ماله الشخصي من ماله الشخصي او من خلال الاقتراض من البنوك و المنح التمويلة المتاحة.[1]

5-مدة المشروع او الفكرة :

تختلف المؤسسات الناشئة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من حيث مدة المشروع او فكرته كما يلي :

ا-المؤسسات الناشئة : يصف الكثيرون الشركات الناشئة بأنها مؤقتة بمعنى انها اما تتحول لشركة كبيرة في خلال سنوات او تبقى لتصبح مشروع صغير الانها تعمل على منتج او خدمة يمكن تكرارهما و قابلات لتطوير.

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ان استمرار المشروعات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على مدة قدرة اصحابها على تحقيق الاستمرار و الربح فهي طالما تعمل و تنتج ويمكن توسيع نطاقها قليلا تضل ناجحة و مستمرة الي فترة غير معلومة .[2]

الفرع الثاني : دور المؤسسات الناشئة في التكامل الاقتصادي في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بالتفكير في نموذج اقتصادي جديد بغية تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل و تنويع الاقتصاد خارج المحروقات من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني و من جهة ثانية مد اليد و الاهتمام بالشباب اصحاب المشاريع لتوفير فرص

[1]-بخيتي علي،بوعوينه سليمه ،المؤسسات الناشئة الصغيره والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مجله العربيه للابحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي تيبازة، العدد4،اكتوبر2020،ص541

[2]- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص778

العمل و استرجاع الادمغة الموجودة في الخارج ذلك انه ينتظر من المؤسسات الناشئة في الجزائر ان تكون منبع للحلول الذكية و المبتكرة لفائدة التنمية الوطنية ذلك ان المؤسسة الناشئة تحتل مكانة مهمة في التكامل الاقتصادي ،وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة بالتخفيف من الازمة الاقتصادية والاجتماعية.

ان اهم ما توفره المؤسسات الناشئة والاقتصاد الوطني مايلي :

اولا – خلق الثورة :

إن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت اليه اليوم

العديد من بلدان العالم اذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة ،كما تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نظرا لسهولة انشائها و فترة الانشاء قصيرة مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل اسرع في الدورة الانتاجية .[1]

ثانيا – خلق مناصب شغل جديدة :

ان المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير التشغيل الذاتي و تشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط اذ بإمكانها خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة ،كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل و تدفع نحو خلق ثقافة مبادرة في تساعد على خلق و تنمية روح المبادرة الفردية و الابداعية لذا الشباب .

[1]– زايدي عبد الكريم ،زيوش اسامه ،المؤسسات الناشئه في الجزائر ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات شهاده ماستر اكاديمي في الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسيه ،جامعه محمد بشير ابراهيمي برج بوعريريج ، 2022/ 2023ص20

لذلك تعد المؤسسات الناشئة استراتيجية لبناء و المحافظة على رأس المال الفكري وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة اخرى و يظهر ذلك على المستويات التالية :

-القضاء على الفقر.

- توفير الفرص و المكافآت العادلة .

-انشاء الوظائف.

-توفير الفرص للموظفين [1].

ثالثا – تحقيق التنمية المستدامة :

تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية لنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي ،وقد اصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيز اكثر اهمية مع مرور الوقت حيث رسخت القناعة الى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة كأداة لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة الى اي بلد بعد ما كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة و المركبات الضخمة و الاقطاب الصناعية .

لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الاونة الاخيرة وذلك بهدف التنويع مصادر الاقتصاد الوطني و التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة في التغيرات التي شهدها العالم زادت من اهمية المؤسسات الناشئة حيث اصبحت الخيار الاستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق اهدافها الاقتصادية ،فالمؤسسة الناشئة ادت الى تغيير في بيئة عمل مؤسسات و استراتيجيات التنظيمية لها كونها تساهم في :

[1]– مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص779

-تطوير قطاع التصنيع من خلال احداث نهضة اقتصادية تؤثر على باقي القطاعات بشكل ايجابي

- تشجيع الافكار التي تساهم بصفة ايجابية في مجال التجارة و الصناعة و الاقتصاد

- تقديم استشارات متخصصة و تفعيل دور الدعم المعرفي في جميع الانشطة المتعلقة بالاقتصاديات الوطنية .[1]

وفي الاخير نستطيع القول ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتلك العديد من الاليات و البرامج التي تهدف الى توفير التمويل و الدعم المالي لها وذللك من اجل المساهمة في استمرارها و تطويرها وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد لكن و رغم ذلك تواجه هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة عراقيل التي تقوم بعرقلة عملها ،كما ان لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة كبيرة بالمؤسسات الناشئة الا انهما يختلفان في عدة نقاط مثل التأسيس و التمويل الا انهما في نفس الوقت يلعبان دورا مهما في التكامل الاقتصادي.[2]

[1]- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص797

[2]- مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر –الاطار المفاهيمي والقانوني –،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11 ،ص797

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من البلدان، فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عنصرا هاما لتحديد البرامج والآليات التي تدعمها وذلك راجع كون ان التعريف يعتمد على عدة معايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اخذت بها عدة بلدان ومنها المشرع الجزائري الذي اخذ بها في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وارد في القانون رقم 03/17 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 11/01/2017 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيره المتوسطة ، بالإضافة الى ذلك قمنا بالتطرق للخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الاخرى .

-بعد ذلك قمنا بذكر اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور المهم التي تلعبه في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، اضافة الى ذلك رأينا الاهداف الرئيسية التي تهدف اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- فوجدنا ان اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال وضع برامج وآليات لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قمنا بالتطرق اليها فرغم هذه الاليات والبرامج الا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهت مجموعة من العراقيل التي وقفت في طريق عملها ،ثم انتقلنا الى المؤسسات الناشئة والتي يعتقد البعض بأنها هي نفسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إلا انه هناك العديد من الفروقات التي تفرق بينهم .

الفصل الثاني:

آثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

ان تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الاقتصادي في الجزائر يعتبر موضوعا هاما يستحق التعمق والنقاش فيه،حيث يعتبر التكامل الاقتصادي امرا حيويا لنمو واستقرار الاقتصاد الوطني ،كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في تعزيز هذا التكامل ،وذلك ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العناصر الاساسية في اقتصاد اي دولة حيث تساهم بشكل كبير في توليد ثورة وتوفير مناصب الشغل وتعزيز الابتكار والتنوع الاقتصادي.

فيعد التكامل الاقتصادي اداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعامل الدولي فهو محرك اساسي للنمو الاقتصادي وازدهاره لذلك فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط بشكل متين بالتكامل الاقتصادي وذلك لان هذه العلاقة تشكل اساسا هاما في تعزيز الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة ،فلتكامل الاقتصادي عدة مفاهيم تشابهه وهذا ما جعلنا نميزه عما يشابهه من المفاهيم وذلك ، فلقد تم وضع استراتيجيات عديدة من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما وكبيرا في الاقتصاد سواء العالمي او الوطني ،وذلك من اجل تحقيق فوائد متبادلة وايضا تطوير الاقتصاد وازدهاره.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق وتسليط الضوء على لإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في **(المبحث الاول)**،في حين سنرى الاستراتيجيات التي اخذتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر(**المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتكامل الاقتصادي

ان موضوع التكامل الاقتصادي يلعب دورا هاما وعنصرا اساسيا في اقتصاد دول العالم وذلك انه اصبح محورا اساسيا في الحديث عن التطور الاقتصادي والتعاون الدولي فهو يعتبر عملية تفاعلية تهدف الى توحيد السياسات والتعاون بين الدول من اجل تحقيق فوائد متبادلة ،ومن بين اهم الاجهزة التي تقوم بتحقيق التكامل الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتبر شريكا حيويا في عملية التكامل الاقتصادي التي تساهم بشكل فعال في تحقيق ازدهار اقتصادي وتطوره ،لذلك سنتطرق إلى تعريف التكامل الاقتصادي و تمييزه عما يشابهه من المفاهيم **(المطلب الأول)** في حين سنرى شروط التكامل الاقتصادي وأثاره على الاقتصاد الجزائري في(**المطلب الثاني**).

المطلب الاول : تعريف التكامل الاقتصادي وتمييزه عما يشابهه من المفاهيم

نظرا الأهمية التكامل الاقتصادي التي تتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري و تنسيق السياسات الاقتصادية و تحقيق التكامل في البنية التحتية و الخدمات بين دول الأعضاء لذلك وجب علينا التعمق و التدقيق في مفهوم التكامل الاقتصادي **(الفرع الأول)**و تمييزه عن ما يميزه المصطلحات **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي :

يختلف مفهوم التكامل الاقتصادي و ذلك باختلاف الظروف و المعطيات المحيطة به ،حيث قام مرسي فؤاد في كتابه التكامل الاقتصادي الاشتراكي بتعريفه على انه"عملية موضوعية ،يجري توجيهها بشكل واعي و منتظم من قبل بلدان الأعضاء في مجلس لتقسم العمل الدولي و التقريب و المساواة و المطردين لمستويات تطورها الاقتصادي ،[1]و بناء

[1]– [1] كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008 ،ص3

هياكل اقتصادية حديثة و عالية الفعالية و إقامة روابط وثيقة و دائمة في فروع الاقتصاد و العلوم و التكنولوجيا و توسيع أسواق هذه البلدان و تحقيق الربط بينهما ".

كما يعتبر مصطلح التكامل الاقتصادي في أدبيات الاقتصادية يستعمل له عدة مترادفات مثل الاندماج الاقتصادي و التكتل و توحيد وكذلك الاتحاد . أما من الناحية الاصطلاحية فنجد أن تعريف التكامل الاقتصادي لا يعني نفس الشيء للكتاب الاقتصاديين أنفسهم، فيرى machlup الذي يعتبر أول مؤلف اهتم بأصل كلمت التكامل الاقتصادي و إن أصل هذه الكلمة أو المصطلح يأتي من كتابين يعود ترخهما إلى نفس الفترة و لاكن مستقلان تماما عن بعضهما البعض نشر أول كتاب في عام 1933 إحصائيا ألمانيا حول المبادلات التجارية الألمانية و الكتاب الثاني الذي تم نشره باللغة السويدية في نفس السنة و ترجم إلى الانجليزية في سنة 1935 و ان التكامل الاقتصادي يقوم على أساس الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها الكفء للعمل كما يؤكد على وجود ثلاثة مميزات رئيسة لتكامل الاقتصادي و هي :

يرتبط التكامل الاقتصادي بتقسيم العمل

يحتاج التكامل إلى تحرير السلع و عوامل الإنتاج

يعتمد التكامل الاقتصادي على درجة تمييز في معاملة السلع و الخدمات و عوامل الانتاج .[1]

-كما انه قام كل من المذهبين الرأسمالي و الاشتراكي بتعريف التكامل لاقتصادي كل على حدا على النحو التالي :

[1] – كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008 ،ص4

اولا–تعريف التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي:

حيث قام الاقتصاديين الذين يؤيدون هذا الاتجاه بتقديم العديد من التعاريف للتكامل الاقتصادي فعرفه ميردال سنة 1956 انه العملية الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة و تؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص أمام عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي ، أما بيلا بلاسا فقد اورد تعريفه في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1964 حيث يرى انه عملية و حالة فبوصفه عملية يشمل الاجرأت المتخذة لإلغاء اي تمييز بين الوحدات الاقتصادية إلى وحدات وطنية مختلفة أما كونه حالة فهو يدل على غياب جميع الأشكال المختلفة لتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وليس البحث عن إلغائه .[1]

ثانيا–تعريف التكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي :

ولقد تناول هذا الاتجاه أيضا ظاهرة التكامل الاقتصادي و قد أبزها المفكرين الذين يؤيدون هذا الاتجاه أمثال اوى رومنسكا التي ترى إن التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية موضوعية خاضعة لتخطيط منضم يهدف إلى تقريب المستويات النمو و التقدم الاقتصادي بين الدول الاشتراكية عن طريق إنشاء المؤسسات الاقتصادية وطنية و إقامة علاقات متينة بين دول الأعضاء التجمع التكاملي من اجل توسيع الاسواق ،وعموما تجمع الأدبيات الاقتصادية الاشتراكية على ان التكامل الاقتصادي يتضمن 3 أركان أساسية يتمثل أولها وجود نمو متكافئ و متقارب بين البلدان المعنية بالتكامل بينما يتمثل الركن الثاني في التأكيد على احترام السيادة

الوطنية لدولة الداخلة في عملية التكامل في عملية التكامل أما الركن الثالث يتمثل في مبدأ التخصص وتقسيم الكفـء للعمل كبديل لسوق الموحدة.

[1]–عبد الحليم لحمزة، دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية لزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية و علوم التسيير ،2011 /2012، ص12

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي الذي يتلخص

في " التكامل الاقتصادي عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافو الحواجز والقيود والحواجز الجمركية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج ، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية ،و إيجاد نوع من تقسي العمل بين دول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دول عضو".[1]

الفرع الثاني :تمييز التكامل الاقتصادي عما يشابهه من المصطلحات

للتكامل الاقتصادي عدة مصطلحات عديدة و مختلفة تتشابه لكنها لاتحمل نفس المعنى و سنتطرق إليه كالأتي :

اولا–التمييز بين مفهوم التكامل الاقتصادي و التكتل الاقتصادي :

إن التكامل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي وقد يأخذ احد الاتجاهين:

الاتجاه الأول حيث يتشكل التكتل الاقتصادي في إطار المداخل الأربعة للتكامل الاقتصادي وهي:

منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي و هذا ما حدث لتكتل الاقتصادي الأوروبي الذي تمكن من الوصول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي و هو ما يعرف بالاتحاد الأوروبي و يتسم هذا الاتحاد بالمرحلية و التجانس أما الاتجاه الثاني بحيث يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة التجارة الحرة فقط وهو

[1] كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008 ،ص4

اتجاه يتسم بالواقعية و عدم التجانس بين الدول الأعضاء حيث قد يسمح بان يضم دول غير متجانسة اقتصاديا كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة و النامية وهو ما حدث في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية .[1]

ثانيا-التمييز بين التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي:

الفرق بين التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي في النوعية و كذلك الكمية فالتعاون الاقتصادي يتضمن إجراءات تهدف إلى التقليل من التمييز بين الدول و الحفاظ على سياستها الخاصة وتتعدد أشكال التعاون كما يلي :

-الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة لتعريفات و التجارة التي تلزم دول الأعضاء بإزالة القيود الكمية و خفض الرسوم الجمركية بينهم

-التعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي طبقا الالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقيات إنشائها و كذلك التعاون القائم بين الدول في منضمات الأمم المتحدة

مما يعني أن التعاون الاقتصادي مجموعة من الاتفاقيات و الإجراءات التي تقوم على أساس تحقيق المنفعة المشتركة و بصورة متناسبة لدول المتعاونة ،في حين ان التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي يترتب عليه إلغاء كل أشكال التمييز بين الدول المتكاملة لخلق كيان اقتصادي جديد[2]

المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي و أثاره في الاقتصاد الجزائري

فمن خلال تطرقنا للمفاهيم التكامل الاقتصادي رأينا بأنه يعتبرا عنصرا هاما في الاقتصاد و نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها عند تحقيق التكامل الاقتصادي ،فمن اجل

[1]- كاست علي ،المرجع السابق، ،ص6و5

[2]-ل.بن يوب، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية ،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2015/2016، ص7

تحقيق التكامل الاقتصادي هناك عدة شروط اساسية (**الفرع الاول)** ،فعند تحقق هذه الشروط يصبح لدينا تكامل اقتصادي والذي يترتب عنه آثاره ،فقمنا بالتطرق الى آثار التكامل الاقتصادي في الجزائر **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول : شروط التكامل الاقتصادي

تتوقف عملية نجاح التكامل الاقتصادي على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط :

أولا : التقارب الجغرافي

إن أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي هو شرط التقارب الجغرافي بحيث يسهل انتقال السلع و الخدمات و العمالة داخل المنطقة التكاملية ، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متأثرة جغرافيا لهذا فهو يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلهما التجاري و تيسير انتقال عناصر الإنتاج و برغم من توفر و تقدم وسائل النقل و المواصلات إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرط ضروريا له .[1]

ثانيا : الإرادة السياسية

ان الإرادة السياسية من العناصر الهامة و ذلك باعتبارها من احد شروط التجمعات الاقتصادية فعند غيابها تعتبر من اهم اسباب فشل التكامل الاقتصادي و بالرغم من توفر كل الشروط الاقتصادية المواتية لحركة التكامل الاقتصادي ومع ذلك لا تحصل عملية

[1]–مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص11

التكامل ويتلاشى الآمل بشأنها عندما يقف القرار السياسي موقفا غير مواتي للتكامل فالإرادة

السياسية تعتبر ركنا أساسي لقيام عملية التكامل ،وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به كافة الدول [1]

ثالثا : وجود العجز و الفائض

إذا أرادت دولة ما بالانضمام إلى كتلة اقتصادية فلا بد من توفر العجز و الفائض في اقتصادياتها ولكن هذا ليس بالأمر الهين ألان الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول وبرغم من هذا إلا أن هناك العديد من الدول في إقامة التكامل ما بينهما و السبب راجع الي ان انقص التي تعاني منه دولة لا يقابله فائض لذا دولة أخرى من نفس طبيعة هذا النقص.

رابعا : تجانس الاقتصاديات القابلة لتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة لتكامل ويعني ذلك خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بن الدول الأعضاء ولا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى و في هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل.

[1]–مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم ألتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص12.

خامسا:توفر وسائل النقل و الاتصال

تبرز أهمية توفر النقل و الاتصال في أن عند عدم توف النقل و الاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا يحد من إمكانية التوسع التجاري و التخصص الإنتاجي بينهم ،كما انه يصعب تسويق المنتجات و قيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول ،لذلك يعتبر هذا الشرط حلقة هامة تربط الأقطار ببعضها البعض كما أنها تربط الدول الأخرى بها.

سادسا :تناسب سياسات القيم الاجتماعية و الثقافية

حيث يعد اختلاف العادات و التقاليد و القيم و الدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة عائق في وجه عملية التكامل إلى حد كبير فكلما كانت الروابط الثقافية و الاجتماعية قوية كان ذلك محفزا كبيرا لقيام تجمع تكاملي متناسق. [1]

سابعا : تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

يعد تنسيق السياسات الاقتصادية في ما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية ،وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة .[2]

[1]– مقروس كمال،المرجع السابق،ص13

[2]–مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم ألتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص49.48

الفرع الثاني :آثار التكامل الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري

بما ان التكامل الاقتصادي يمثل عملية توحيد النشاط الاقتصادي بين دول مختلفة ويهدف الى تعزيز التعاون والتبادل التجاري فانه بذلك يؤدي الى العديد من الاثار و الفوائد العديدة والمتنوعة من ابرزها مايلي:

اولا-الاثار الستاتيكية :

او ما تعرف ايضا بالآثار قصيرة الاجل والتي تأتي نتيجة من اعادة تخصيص الموارد مثل العمل و راس المال و الموارد الاخرى لاقتصاديات دول الاعضاء كما تقوم على افتراضات اساسية منها ثبات عرض عوامل الانتاج ومن ابرز هذه الاثار نذكر مايلي:

1-خلق التجارة :

والتي يقصد بها الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد اجنبي الى منتج عالي التكلفة لإحدى الدول الاعضاء.[1]

2-تحويل التجارة:

وذلك من خلال قيام عمليه التكامل بين الدول تزيد فيها درجه التنافس بين اقتصادياتها والتي تعني التطابق في نوعيه السلع التي يتم انتاجها عن درجه تكاملها مثلا لمواد الاولية او تتخصص في انتاج سلاح معينة.

3- ارتفاع الانتاج الكلي للدول الأعضاء :

[1]كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008 ،ص15

وهو ما اثبته تينبرجن من خلال استخدام اسلوب رياضي للاتحاد يضمه بلدان متساوية الحجم وان كل دوله تنتج سلعه واحده حيث ان كل امتداد للاتحاد يزيد من الانتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالميه وهو ما اكده فينر حيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت نتائج الانتاجية الموجبه.[1]

4-الزيادة في الاستهلاك وبالتالي الزيادة في الرفاهية:

و ذلك من خلال ارتفاع التجارة بين دول الاعضاء مقارنتا بالتجارة مع اقتصاديات الاخرى و انخفاض مستوى الرسوم الجمركية اتجاه الدول الاعضاء

5-تحصيل الميزان التجاري وكذا ميزان المشروعات :

ويتم ذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الاجنبية الى سلع دول الاعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهما

6-الوفرات الادارية :

وذلك ناتج عن الغاء الرسوم الجمركية بين دول الاعضاء باعتبارها اعباء و تكاليف يتحملها المستهلك في نهاية المطاف [2]

ثانيا:الاثار الديناميكية

بعدما قمنا بتركيز على الاثار الاستاتيكية التي تؤثر في مستوى الرفاهية الاقتصادية كما انه توجد اثار اخرى وهى الاثار الديناميكية التي تؤدي الى تغير في طبيعة و مستوى النمو الاقتصادي وتتمثل هذه الاثار فيما يلي :

[1]– بن يوب، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية ،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2015/2016، ص16

[2]– كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008 ،ص15

1-وفرات الحجم :

ويكون ذلك نتيجة الغاء جميع القيود التجارية و اتاحة الحرية الانتقال السلع و الاستفادة من امكانيات الانتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة اثناء تشكيل الاتحاد ومما لا شك فيه ان اتساع مجال السوق سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية مهمة اهمها :

- فرصة للمشاريع الانتاجية لزيادة انتاجها من اجل مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على هذه المنتجات

- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة .

- تقسيم العمل بين دول الاعضاء في الاتحاد.

- زيادة التخصص بين دول الاعضاء في الاتحاد مما يؤدي الى كبر حجم الصناع .[1]

2- الوفرات الخارجية:

يمكن التمييز بين نوعين من الوفيرات تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشره بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركه للمواد وتتحقق على المدى القريب اما الثانيه فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقيه المباشره بين المنتجين من خلال عمليه بيع وشراء بين صناعات المواد الاولية والوسيطة.

[1]-مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم ألتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص50

3-زيادة التشابك الاقتصادي:

ويأتي ذلك نتيجة تحقيق الوفرات الداخلية والخارجية التي تمكن من التخصص في مراحل انتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات اخرى على نطاق الاتحاد ويعني هذا ان ترتفع التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة بين المنشآت.

4-المنافسة:

ان انخفاض العوائق التجارية يؤدي الى انعاش الكفاءة في الصناعات المحمية سابقا عن طريق احداث تخفيض في تكاليف الانتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات اما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية عليها هي ان تخرج من السباق وتتحول مواردها الى قطاعات اكثر انتاجية في الاقتصاد القومي وسوف تكون المحصلة نهائية اقتصاديا تستخدم مواردها بطريقة اكثر كفاءة .[1]

ومما سبق يمكننا القول ان التكامل الاقتصادي عملية هامة تهدف الى تعزيز التعاون و التبادل الاقتصادي بين الدول ويمكن تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال اتباع الشروط الاساسية الشروط الاساسية و المعايير فبإلاعتماد على الشروط المناسبة يمكن ان يكون التكامل الاقتصادي اداة فعالة التي تنتج لنا اثار ديناميكية وستاتيكية و التي تؤثر بدورها على تعزيز و ازدهار و رفاهية المجتمع والاقتصاد الوطني .[2]

---

[1]-مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم ألتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص51.52

[2]- مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم ألتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014 ،ص51.52

المبحث الثاني : استراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر

بفضل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المهمة في النشاط الاقتصادي و الابتكار تلعب هذه المؤسسات دورا في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال استراتيجيات التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر ادة فعالة وعنصر حيوي الذي يعزز النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر.

ولقد قمنا في هذا المبحث بالتطرق الى هذه الاستراتيجيات حيث قمنا بتقسيمها في مطلبين فتطرقنا في(**المطلب الاول**) الى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري و تحقيق مناصب الشغل ، اما (**المطلب الثاني**) فخصصناه لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات و الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة . [1]

المطلب الاول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في و خلق مناصب الشغل و القيمة المضافة و الناتج المخلي الحام

-انتهجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة استراتيجيات وآليات عديدة ومختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي وذلك من اجل الحصول على اقتصاد وطني متكامل ومن بين هذه الاستراتيجيات دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (**الفرع الاول**)ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مناصب الشغل (**الفرع الثاني**)

[1]بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI–،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة ،ص47

الفرع الاول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

وسنقسم هذا الفرع الى قسمين :

-سياسات التشغيل المنتهجة لتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

-دور الهيئات المالية الحكومية الداعمة في خلق مناصب الشغل

اولا :سياسات التشغيل المنتهجة لتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

تتمثل هذه الاجهزة في ما يلي :

1- برنامج تشغيل الشباب (PEJ): وهو يعتبر برنامج موجه لشباب البطال[1] تتراوح اعمارهم ما بين 16 و 17 وذلك خلال الفترة 1987و1989 ويهدف الى:

-تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب الشغل و برامج التكوين .

-محاولة اقناع المقاولين المحليين لدخول في عملية التشغيل سواء على المستوى القطاع العام و الخاص وذلك بالتنسيق مع البلدية.[2]

تتمثل هذه البرامج بتشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة ،كذلك نجد برامج التكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص اذ ان غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية .

2-الوظائف المؤجرة بالمبادرة المحلية (ESIL) :

انشأة سنة 1990 حيث يهدف الى تصحيح النقائص التي اظهرها برنامج تشغيل

---

[1]_[1] -بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI–،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة ،ص47

[2]–بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI–،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
،جامعة محمد خيضر –بسكرة ،ص46

الشباب ،حيث انها عبارة عن مناصب عمل مؤقتة انشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها سنة بأجر شهري ،حيث انه يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل و الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة ،كما انه يهدف هذا الجهاز الى استغلال امكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة ،والأشغال العمومية،الرى و الغابات ،فنظرا للمرونة التي يتسم بها هذا البرنامج والتي قامت بتسهيل هذا النوع من التشغيل جعل من هذا الأخير الاداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية .

3-النشاطات ذات المنفعة العامة :

يتعامل هذا الفرع مع الاشخاص الذين بلغو السن القانوني للعمل و كدا العاطلين عن العمل ويتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة مثل الورشات و البلديات وذلك ضمن نفس شروط التشغيل فيما يخص المدة القانونية لتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

4-اشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستكمال المكلف لليد العاملة :

انشأ هذا الجهاز سنة 1997 حيث يهدف الى معالجة البطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفأت المجتمع المحرومة و الضعيفة و ذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات و الرى و المحافظة على البيئة ،حيث تكون هذه المناصب بسيطة لا تستدعي مستوى عمال من التقنية و لا معدات ضخمة ،ويتم ذلك من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية و هي :

-الوزارة المكلفة بالعمل

-الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.

-الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية. [1]

5-عقود ما قبل التشغيل (CPE) :

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز وتقوم الوكالة الوطنية

[1]- بن طالب محسن،المرجع السابق،ص47

لدعم تشغيل الشباب بتيسيره و يخص هذا الجهاز برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق اعمارهم 19 سنة و لا تتجاوز 35 سنة و الحائزين على شهادة التعليم العالي ،ومن الاهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل :

بالنسبة لشباب :

-معالجة مشكل البطالة بالنسبة لشباب الحائزين على شهادات

-السماح لشباب الحاصلين على شهادات الحصول على خبرة مهنية

بالنسبة للمستخدم :

-تحسين نسبة التأطير بإدخال تقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة مع العلم انه يطلب من المترشحين المؤهلين الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل ضرورة التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية لتشغيل وتمنح الوكالات المعنيين شهادة التسجيل ثم تقوم بإرسال قوائم الاسماء شهريا الى مندوبيات تشغيل الشباب [1]

6-المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

وهو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية يكلف بترقية الحوار و التشاور ولقد نص عليها القانون المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .... ومن مهامه :

-ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعية بما يسمى بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع .

-تشجيع و ترقية انشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل و الجمعيات المهنية

7-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ونص عليها القانون المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تم

[1]-بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،ص48

انشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتكمن مهمتها الاساسية في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها في اعادة التأهيل ويكون ذلك من خلال خدمات و تقديم استشارات و توصيات وهو ما يشكل دعم معتبر للمؤسسات الحريصة على التماشي مع المعايير العالمية و يمكن اختصار اهداف هذه الوكالة في :

-تنفيد استراتجية القطاع في تعزيز و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تنفيد برنامج وطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصغيرة و الحرص على متابعة سيرها .[1]

- اعداد دراسات و دوريات خاصة بهذا القطاع

- جمع و نشر و استعمال المعلومات الخاصة

ثانيا : دور الهيئات المالية الحكومية

تم انشاء العديد من الهيئات و الوكالات و مجموعة من الصناديق التي تساهم في ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسنقوم بذكرها على النحو التالي :

1-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2014 التي تعتبر هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و من اهم مهام هذه الوكالة مايلي :

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التنظيم و التشريع المعمول به
- منح القروض بدون فائدة

[1]-بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،ص50

- تبليغ اصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الاعادات التي تمنح لها
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى الهيئات المعنية بتنفيذ المشاريع
- تدعيم المستفيدين و تقديم الاستشارة و مرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم.

2-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ASEJ:

وهي وكالة تسعى الى تشجيع كل الصيغ المؤدية الى انعاش قطاع تشغيل الشباب و ذلك من خلال انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الانتاج السلع و الخدمات و من اشكال الدعم المالي التي تقدمها هذه الوكالة نذكر ما يلي :

- أ-الاعانات المالية المؤسسات الصغيرة :

تستفيد المؤسسات الصغيرة من القروض بدون فوائد تمنحها الوكالة لحالة التمويل الثنائي(صاحب المشروع +قرض الوكالة) وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم طرود بدون فوائد وتساعد اصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي و تمنح قروض الوكالة من خلال الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.[1]

- الاعانات الجبائية وشبه جبائية :

حيث تستفيد المؤسسات الصغيرة من التسهيلات الجبائية و شبه جبائية وذلك خلال فترة انجاز المشروع وتنفيذه ، ومن الاعفاء من الرسم غلى القيمة المضافة ،ورسم نقل الملكية، و الاعفاء حقوق عقود التسجيل ،والرسم العقاري على المباني و الاستفادة من معدب المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الانتاج المستوردة، كما انها تستفيد هذه المؤسسات خلال فترة التشغيل و الانتاج من الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات .[2]

---

[1]- بن طالب محسن،المرجع السابق،ص51

[2]- [2]بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،ص52

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME:

وهي الاداة التي تقوم باستخدامها الدولة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلهذه الوكالة مهام تتمثل في :

-تنفيذ الاستراتيجية القطاعية الخاصة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصمان المتابعة.

-ترقية الخبرة والمجلس المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص انشاء وتغيير نشاط المؤسسات

-انجاز دراسات وملاحظات دورية

-جمع استغلال ونشر المعلومات الخاصة لكل مجال .[1]

كما ان لهذه الوكالة استراتيجيات تتبعها من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في مايلي :

1- **تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : بالسير على خطى برنامج مبدأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع زيادة نسبة المؤسسات اصغيرة والمتوسطة

2- **تطوير منهج القطاعية و انشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تشجيع عمليات التأهيل الجماعية ،وانجاز دراسة للفروع وبطاقات فرعية مع تحفيز انشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- بن طالب محسن،المرجع السابق،ص53

3- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

باللجوء الى المستشارين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين .

4-صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤررخ 2002في نوفمبر المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي الصغيرة و المتوسطة و ،هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ويهدف هذا الصندوق الى تسهيل الحصول على قروض الضرورية للاستثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنجزة في المجالات التالية :

- تجديد تجهيزات الانتاج
- توسيع المؤسسات الموجودة

وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر الضمانات العينية الازمة التي تشترطها البنوك.[1]

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام.

ان دور مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على التنمية الاجتماعية التي تتمثل في توفير مناصب الشغل بل يمتد الى التنمية الاقتصادية التي تقتصر في مساهمتها على القيمة المضافة والناتج المحلي الخام.

[1]- بن طالب محسن،دولر الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،ص54

اولا:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنمية القيمة المضافة

اعتبر مجال مؤسسه صغيره ومتوسطه من اهم القطاعات المنتجه للقيمة المضافة باختلاف بطبيعتها القانونيه ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنميه المؤسسات الصغيره والمتوسطة كأداة للتنمية المتوسطه في توفير القيمه المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمه مؤسسه صغيره متوسطه حسب القطاع النشاط التي تنشط فيه والطابع القانوني التي تنتمي اليه.

بحيث عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما بارتفاعها بشكل مستمر خلال الفترة.2018-2010 حيث بلغت 10886,62 مليار دينار جزائري سنة 2018 مقابل 5,509 مليار دينار جزائري سنة .2010 ولقد برز ت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال تلك الفترة حيث بلغت حصة مساهمته 9524,41 مليار دينار جزائري سنة 2018 أي بنسبة 87,49 %من ألإجمالي مقابل 12,51% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة . ويمكن تفسير هذا الارتفاع نتيجة الآليات والتدابير التي اعتمدتها الدولة لمساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، ونتيجة الثقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص والتحرر والانفتاح الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات السوق من جهة أخرى. تزايد القيمة المضافة من حيث الكم في كافة القطاعات تزايدا معتبرا في سنة 2018 مقارنة بسنة ،2017 وهذا ما يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها. كما ان قطاع الفلاحة المرتبة الأولى بقيمة تقدر بـــ 2426906,9 مليار دينار جزائري سنة ،2018 . [1]

[1]--بوشلوش سعاد ، قهواجي امينة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2010 – 2019)،جملـــة االقتصاد والبيئة،جامعة احمد بوقرة بومرداس،عـــــــدد 01،افريل2022،ص442،443

وبذلك فهو يعتبر المساهم الأول في خلق الثروات. يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2349598,7 مليار دينار جزائري. ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة ألثالثة حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2254104,9 مليار دينار جزائري. أما المرتبة الرابعة فكانت لصالح قطاع النقل والمواصلات بقيمة تقدر بـــ 2139892,3 مليار دينار جزائري. أما باقي

القطاعات فمساهمتها متوسطة إلى قليلة نسبيا، وتتمثل على الترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعة الجلود والأحذية[1].

ثانيا:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ،كما ان الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في التزايد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى ان بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011.

كما اتضح كما ان مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات صغيرة متوسطة في تزايد حيث ارتفعت من 78.3% اي ما قيمتة 2146.75 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى 84.77% اي ما قيمتة 5137,46 سنة 2011 والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة الى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وعلى عكس القطاع الخاص نجد ان مساهمة القطاع

[1]--بوشلوش سعاد ، قهواجي امينة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2010 – 2019)،جملـــة االقتصاد والبيئة،جامعة احمد بوقرة بومرداس،عـــــــدد 1،افريل2022،ص442،443

العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك بالنسبة 21.8% سنه 2004 الى 15.23% سنه 2011 ويعود هذا التراجع الى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت رفع و تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد.[1]

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمنيه التجارة الخارجية

تبين المبادلات الخارجية حركه تطور هائل من الصادرات والواردات بالاضافة الى الامكانيات الإنتاجيه والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيره المتوسطه الجزائرية، حيث تعد الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجيه للاقتصاد الوطني كما انها تبين درجه اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطه بنسب معتبرة في المبادلات الخارجية للدولة على غرار الجزائر الامر الذي يمكن توضيحة عن طريق التطور الميزان التجاري وتحركات كل من الواردات والصادرات.

الفرع الاول :طبيعة التجارة الخارجية في الجزائر

لقد سجلت حصيلة المبادلات الخارجية الجزائرية فائضا في الميزان التجاري طوال الفترة الممتدة من 2008 الى غاية 2012 والذي بلغ اقصى قيمه له سنة 2008 قدرت بحوالي 39.81 مليار دولار امريكي كما عرف اعلى معدل تطور له سنة 2012 بقيمة 27.18 مليار دولار ما يفسر بالارتفاع الملحوظ في اسعار البترول وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات في التي تشكل اكثر من 97% من المحروقات غير انه سنة 2009 حقق الميزان تجاري فيها عجز ملحوظ وذلك بسبب التراجع المهم في قمة الصادرات الذي وصل الى 5.9 مليار دولار وذلك نظرا لتداعيات اللازمة العالمية لسنة 2018 التي

[1]–عليان نبيلة،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة،2015/2014،ص118،119

ضربت اكبر الاقتصاديات والتي خفضت حجم الطلب العالمي لينخفض الميثان تجاري محدد 4.6 مليار دولار سنه 2014 بسبب انهيار اسعار البترول.[1]

فيما يتعلق بالواردات من السلع فقد انخفضت في 2017 للسنة الثالثة على التوالي وذلك بعد اكثر من 18 سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع باستثناء سنه 2009 بالفعل تراجعت من 59.67 مليار دولار في 2014 الى 52.65 مليار دولار في 2015 ثم الى 49.44 مليار دولار في 2016 لتصله 48.73 مليار دولار تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار المسجل في 2017 بمجموعتين فقط من المنتجات المنتجات التجهيز الصناعية ومنتجات نصف المصنعه في ظرف ارتفاع او استقرار نسبي في مجموعات المنتجات الاخرى.[2]

اولا – الاتحاد الاوروبي:

تبقى دول الاتحاد الاوروبي دائما الشركة الرئيسي للجزائر بحصص تصل نسبتها على التوالي 45.67% من الواردات و 57.46% من الصادرة ما كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الاوروبي زيادة قدرت ب 3.95% مقارنة بنسبة 2017 حيث ارتفعت من 20.29 مليار دولار امريكي في 2021. مليار دولار امريكي في 2018 نفس الشيء بالنسبة للصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث تم تسجيل ارتفاع قيمة 3.27 مليار دولار امريكي اي ما يعادل 16.03%

ثانيا –دول منظمه التعاون والتنمية خارج الاتحاد الاوروبي:

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية ألاقتصادية خارج الاتحاد الاوروبي في المرتبة الثانية بحصة تقدر ب 12.64 من الواردات الجزائر من هذه البلدان و 16.88 من الصادرات للجزائر نحو هذه البلدان و بالمقارنة مع سنة 2017 تجدر الاشارة الى

[1]–تواني دونية،بودغدغ احمد،مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في لجزائر،ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعداد للدول النامية،جامعة جيجل ،ديسمبر 2019،ص395

[2]– تواني دونية،بودغدغ احمد، المرجع السابق ،ص396

تسجيل زيادة في الصادرات مع هذه الدول من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث ارتفعت من 6.46 مليار دولار امريكي في سنة 2017 الى 6.95 مليار دولار امريكي في سنة 2018.

ثالثا- باقي المناطق:

لا تزال مبادلات التجاريه بين الجزائر وبقية دول العالم بنسب منخفضة مع باقي بلدان العالم الاوروبية مقارنة مع سنة 2017 حيث تراجعت من 1.9 مليار دولار امريكي في سنه 2017 الى 1.58 مليار دولار امريكي في سنة 2018 ، وتسجل دول اسيا زيادة بنسبة 5.91% ازدادت من 15.96 مليار دولار امريكي الى 16.91 مليار دولار امريكي نفس الفترات وسجل حجم التبادل مع الدول المغربي العربي ارتفاعا ملموس بما يقارب 18.78 مقارنه بنسبة 2017 حيث ارتفعت من 1.86 مليار دولار في سنة 2017 الى 2.21 مليار دولار سنة 2018 اما المبادلة التجارية مع البلدان العربية فقط سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2017 ب2.62 مليار دولار امريكي.[1]

الفرع الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات و الواردات.

تعمل الجزائر على اعطاء المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الاجنبية و اقتحام الاسواق الدولية لرفع من قيمة الصادرات ،وذلك قصد التطوير من الاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الاقتصادي والتوازن ،وذلك من خلال استخدام الطرق والوسائل التي ساهمت في تطويرو ترقية الصادرات والتي سنتطرق اليها في النقاط التالية :

[1] – –تواني دونية،بودغدغ احمد،مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في لجزائر،ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعداد للدول النامية،جامعة جيجل ،ديسمبر 2019،ص396

أولا – تآزر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتمثل هذا التآزر في التعامل الوظيفي بين مجموعة من الوظائف و الخدمات للاستفادة من وفرات الحجم دون ان يكون هناك اندماج بين المشاريع ،و ان هذا التعاون يمنح لهذه المؤسسات خيار استراتيجي لنمو و التطور و تحقيق وفرات الحجم بطريقة غير مباشرة و يسمح بالاستغلال الامثل للفرص المتاحة للمؤسسة داخل السوق المحلية او الدولية بهدف تحقيق اقصى ارباح و ضمان استمرار المؤسسة او الصناعة في حد ذاتها ،وان هذه الاستراتيجية تعمل في الاجال المتوسطة و الطويلة و تمر بمراحل تدريجية من اجل تجاوز الاختلافات و تحقيق اهداف كل الاطراف المشاركة في التآزر[1]

ثانيا – استراتيجيات الدخول الى الاسواق الخارجية :

ومن اهم هذه الاستراتيجيات نذكر ما يلي :

1- استراتيجية تخفيض التكاليف لبلوغ السوق الخارجي :

وتعتبر من اقدم الاستراتيجيات المتبعة في التصدير حيث تلجأ المؤسسة لتخفيض التكاليف لمنتجاتها و التي بدورها تساعد على تخفيض السعر و القدرة على المنافسة العالمية واخدت بهذه الاستراتيجية اليابان في شركات صناعة السيارات

2-استراتيجيه التسويق الدولي:

وتعتبر من اهم الاستراتيجيات التي تساعد المؤسسات التي تسعى الى الولوج الاسواق الدوليه ومن اجل تواجد فيها اصبح من الضروري لأي مؤسسه تبني استراتيجيه ترتكز على عناصر المزيج التسويقي الدولي وتتمثل هذه العناصر في:

2-أ-سياسة المنتوج الدولي :

يجب على المؤسسه ان تضع على عاتقها مسؤولية وضع استراتيجيه فاعلة عبر

[1]-لعويطي نصيرة ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في ترقية الصادرات ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في الغلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2013/2014 ص69

تسويقها على المستوى الدولي للمنتوج ذو جودة عالية ومواصفات تستجيب لما متطلبات وأدوات المستهلكين كما يجب وضع سياسات تخصص جوانب الملموسة في المنتوج وتتمثل هذه السياسات في:

-سياسة التمييز:

ويقصد بها التزام المؤسسة باستخدام ادوات عديدة في تتبلور في خصائص ملموسة تتعلق

بمنتوجها وذلك من اجل تمثيل المستهلكين التعرف عليه بسهولة فائقة وتمييزة عن باقي المنتجات المنافسة له.

-سياسة التعبئة والتغليف:

اصبحت المؤسسه الحديثة تؤمن بان عملية التعبئة والتغليف تؤدي الى مساهمة في تكريس عملية تمييز المنتوج وكذلك في ترويجة بفعالية الرفع من قيمة المنتج على اعتبارها عامل جذاب المستهلكين.[1]

-ضمانات وخدمات ما بعد البيع:

وتتمثل هذه الخدمات في قيام مؤسسة بعد بيع منتوجها للمستهلك بالتشخيص الدوري والصيانة له كما هو الحال في تسويق السيارات والتجهيزات ألصناعية اما الضمانات فهي تعني قيام المؤسسة في تكريس الطمانينة لدى المستهلك الذي يقرر اقتناء منتجوها من خلال التعهد له بالوفاء بكل التزاماتها مع صيانة له.[2]

[1]– لعويطي نصيرة،المرجع السابق،ص70

[2]–عويطي نصيرة ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في ترقية الصادرات ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في الغلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2013/2014 ص71

2-ب-سياسة التسعير في الاسواق الدولية:

وذلك باتخاذ قرار محكم لتحديد الاسعار المناسبة للمنتجات التي تسوقها في الاسواق الدولية فإذا حدد سعر الدولي بكل كفاءة وبطريقة ممنهجة يمكن ان يساهم بقدر كبير في نجاح البرنامج التسويقي الدولي للمؤسسة.

- ومن استراتيجيات التسعير الدولي :

- استراتيجية التسعير الكاشط :تعتمد هذه ألاستراتيجية على وضع سعر عالي في مرحلة تقدم المنتوج للسوق الدولية وتكون هذه ألاستراتيجية عندما تكون المنافسة ضعيفة اي عدم وجود بدائل قوية للمنتج في السوق الدولي.
- استراتيجية التسعير الكاسح : حيث تقوم المؤسسة بفرض اسعار منخفضة نسبيا عن المنتجات المراد تصديرها الاسواق الدوليه وذلك بهذا في تنشيط الطلب وتوسيع الاسواق وتحقيق حصص السوق عالية.
- استراتيجية التسعير المساوية ألاستراتيجية التسعير الخاصة بالمنافسين: في هذه الحاله يتم منتجات التصديرية وفق اسعار المنتجات المقدمة من قبل المنافسين.
- استراتيجية التسعير ألنمطي : تعتمد على قيام المصدر بوضع لائحة او قائمة اسعار واحدة لكل المنتجات التي يقوم بتصديرها دوليا مع ترك فرصة للتفاوض مع الشركات المستوردة. [1]

2-ج- سياسة التوزيع الدولي:

تعتبر سياسة التوزيع الدولي من التحديات التي تواجه المؤسسه خاصة في كيفيه نقل وإيصال ما

تنتجه للمستهلك الدولي وبالتالي تتبع مجموعه من الاستراتيجيات لتوزيع المنتجات على المستوى الدولي والتي تتمثل في:

[1]- لعويطي نصيرة،المرجع السابق،ص71.72

- استراتيجيه التوزيع ألمباشر: وذلك يعتمد على قيام المؤسسه باستخدام منافذ للتوزيع المباشر الخاصة بالمؤسسة دون الحاجه الوسطاء، بحيث يجب ان يكون للمؤسسة موارد البشرية التي تمتلك مؤهلات كافيه فيما يخص التخزين الامداد والتوزيع وحسن الاتصال بالمستهلكين وتقديم لهم كل التسهيلات والضمانات وخدمات ما بعد البيع والحرث على التنسيق بين انشطة التوزيع وأنشطة الاخرى المرتبطة بها.
- استراتيجية التوزيع غير المباشر : تعتمد هذه استراتيجية على توزيع المؤسسة منتجاتها على البسطاء ولها ثلاث خيارات هي:

– استراتيجية توزيع المكثف : تعتمد على قيام مؤسسه بتوكيل مهام التوزيع لعدد اكبر من التجارة ومختلف الوسطاء الذين يكونوا قادرين على تحمل مسؤولية الحفاظ قدر الامكان على منتجاتها وفي احسن الظروف من اجل بيعها.

– استراتيجية التوزيع ألتلقائي : تقوم هذه ألإستراتيجية على اساس انتقاء المؤسسة لعدد محدود من الوسطاء وهم تجار الجملة والتجزئة.

وهي تفرض على المؤسسة المسوقة دوليا ان تستعين فقط بواسطة وحيد وتوكل له مهمة توزيع منتجاتها وهذا الوسيط يكون تاجر الجملة.[1]

2–د– سياسة الترويج:

يعد ترويج احد السياسات التي اتبعتها الدوله لتنمية صادراتها في الاسواق الدولية ،وذلك لما يحققه من المهام التالية:

–يقدم المؤسسات ومنتجاتها الى السوق الخارجية بالصورة التي تحمل المستهلك الاجنبي التزم بشراء منتوجها.

[1]–لعويطي نصيرة ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في ترقية الصادرات ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في الغلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2013/2014 ص75

-يقلل من مخاوف التعامل مع المؤسسه باعتبارها مؤسسة اجنبية بالنسبة لهم وبالتالي يغرس في نفسية المستهلك الدولي الطمأنينة.

-يمكن المستهلك الدولي من تعلم وإدراك كيفيه استخدام المنتوج والتعرف ايضا على مواصفاته ومختلف الضمانات.[1]

3- استراتيجية تخطيط ألصادرات:

ان تهيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تختصر فقط على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية وتشغيلية ومنظومة ادارية تتضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر بشكل فوري ويقصد بتخطيط الصادرات في كيفية تحديد ايجاد ثم توطين الصناعات والأنشطة التصديرية المردود الاقتصادي الجيد والقادرة على استغلال ميزات البلد التنافسية.

ثانيا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الواردات

لعب القطاع الخاص الذي تمثله المؤسسات صغيرة والمتوسطة دورا فعالا في المجال التجارة الخارجية حيث يتم القطاع بتنمية متطلبات السوق المحلي من المواد الاستهلاكية اضافة الى تغطية احتياجاته من المواد النصف المصنعة والتجهيزات الاستثمارية خاصة مع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر سنقوم بإعطاء فكره معمقه عن تطورات الواردات ،حيث ان واردات الجزائر خاصة واردات القطاع الخاص الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيره المتوسطة باستثناء سنه 2013 انخفضت قيمتها الى قرابة النصف بسبب تراجع استيراد التجهيزات وبعض المنتجات وذلك ضمن اجراءات السياسة التجارية وعرفت الواردات التجارية الجزائرية ارتفاع عن طفيفة بنسبة 0.30% خلال

[1]- لعويطي نصيرة،المرجع السابق،ص76

سنه 2018 مقارنة بنسبة 2017 حيث ارتفعت من 46.06 مليار دولار امريكي الى 46.1 مليار دولار امريكي يظهر وتوزيعها حسب مجموعة المنتجات لسنة 2018 ارتفاع لمجموعة سلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية بحصة تحصل نسبتها على 1.60 و 14.63 وانخفاض فيما يخص السلع الموجهه لأداء الانتاج بنسبة 4.36 وسيله عن معدات بنسبه 4.18 بالمئة[1]

خلاصة المبحث :

مما سبق يمكننا القول ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي ، وذلك كونها تتبع مجموعة من الاستراتيجيات التي لعبت دور هاما في ازدهار عدة قطاعات في الاقتصاد الوطني و التي تتمثل في خلق مناصب الشغل التي بدورها تساعد في التخفيف من حدة البطالة في الدولة ،كما ساهمت ايضا في زيادة القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام في السنوات الاخيرة و الذي بدوره يعزز في الاقتصاد الوطني،بالإضافة إلا ان هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في ترقية الصادرات و الواردات التي بدورها قامت في المساهمة في التكامل الاقتصادي الوطني .

[1] تواني دونية،بودغدغ احمد،مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في لجزائر،ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعداد للدول النامية،جامعة جيجل ،ديسمبر 2019،ص397

خلاصة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل حاولنا التطرق الى الايطار المفاهيمي لتكامل الاقتصادي الذي يحتوي على مجموعة من المحاولات لتعريف التكامل الاقتصادي حيث يمكننا القول ان التكامل الاقتصادي عمل ارادي من قبل دولتين او اكثر يقوم على ازالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الانتاج كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية ، فلا يقوم هذا التكامل إلا بتوفر مجموعة من الشروط والتي قمنا بتسليط الضوء عليها فيما سبق ،فبتحقق التكامل الاقتصادي ينتج عنه اثار التي تؤثر بدورها على تعزيز وازدهار و رفاهية الاقتصاد الوطني .

مم سبق رأينا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر وذلك بإتباع مجموعة من الاستراتجيات التي ساهمت في التكامل الاقتصادي ،وهذه الاستراتجيات قامت بخلق مناصب الشغل التي بدورها تخفف في حدة مشاكل البطالة في الدولة ،كما ان هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة بل يمتد الى مساهمتها على القيمة المضافة والناتج المحلي الخام ،بالإضافة الى ذلك هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في المساهمة على ترقية الصادرات و الواردات مما يعزز لنا الاقتصاد الوطني والخارجي للجزائر ، فكل هذا بدوره يساهم تحقيق التكامل الاقتصادي الذي بدوره يشكل لنا اقتصاد وطني متكامل ومزدهر.

ومما سبق يمكننا القول ان تحقيق التكامل الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،اذ تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة اساسية في النظام الوطني حيث تقوم بتعزيز النمو المستدام و التوازن الاقتصادي الوطني بفضل تفاعلها الايجابي مع البيئة الاقتصادية المحلية و العالمية .

الخاتمة

الخاتمة:

وختاما لدراستنا المنطوية تحت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر ، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا وهاما في تكامل الاقتصاد الجزائري ، وقد سعت الجزائر منذ استقلالها الى بناء البنية التحتية لاقتصادها وذلك من خلال التركيز على العديد من القطاعات ومن اهم هذه القطاعات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اذ يحتل هذا القطاع اهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني ، ونظرا لهذه الاهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت وتبنت الجزائر العديد من البرامج و الاليات التي ساهمت في ارتقاء ودعم هذا النوع من المؤسسات ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر محركا اساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي ،لهذا نرى ان معظم الدول سواء المتقدمة او النامية تعمل على تطوير اقتصادها من خلال ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولا توجد وسيلة في الوقت الراهن انجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودليل ذلك تبني العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الا انه و بالرغم من ان الجزائر لعدة برامج داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الا ان هذا النوع من المؤسسات واجهت العديد من العراقيل والصعوبات التي قامت بعرقلة عملها كالعراقيل الاجرائية و العراقيل المتعلقة بالعقار و غيرها من الصعوبات والعراقيل الاخرى.

ومن خلال دراستنا لهذا البحث يمكننا القول ان التكامل الاقتصادي يعد عاملا حاسما لتعزيز وتحقيق الازدهار والرفاهية الاقتصادية، وذلك لانه يساهم في توسيع الاسواق وتحسين القدرة التنافسية وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول ،فمن خلال التكامل الاقتصادي يمكننا بناء اقتصاد وطني اكثر تطورا،فيمكن تحقيق هذا التكامل بفضل

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة ،وذلك بتوفير مناصب الشغل ،ودورها الفعال في ترقية الصادرات والواردات و الزيادة في القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام .

-ومن هذا المنطلق ومن خلال هذا البحث يمكننا استخلاص النتائج التالية والتي تعتبر بمثابة اجابات للاشكالية المطروحة اعلاه:

- النتائج:

-يوجد جدل كبير قائم حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يرجع الى اختلاف درجة النمو الاقتصادي و طبيعة النشاطات الاقتصادية .

-يوجد هناك معايير معتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم عادة الى قسمين معيار الكمية و الذي يقوم بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والك للاعتماد على مجموعة من الميزات التي تبين الاختلافات بين الاحجام المختلفة مثل عدد العمال ،اما اما المعيار الثاني فهو معيار النوعية فهو يقوم، بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة موضوعية استنادا على عناصر التشغيل الرئيسية مثل الملكية.

-تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص وسمات التي من شانها تعزيز و تطوير النشاط الاقتصادي.

- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة فهي تعتبر ركيزة اساسية لاقتاد سواء العالمي او الاقتصادي وتظهر هذه الاهمية في عدة مجالات متنوعة ومختلفة كالمجلات الاقتصادية والاجتماعية.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف الى عدة اهداف متعددة ومتنوعة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيزه.

-قامت الجزائر كغيرها من الدول الاخرى بتبني برامج وأساليب كآليات الدعم والتمويل المستحدثة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغرض منها دعم و تطوير هذا النوع من المؤسسات وذلك من اجل تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني .

-بالرغم من وجود وتوفر برامج وأساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تواجه جملك من المعوقات والعراقيل التي تعرقل وتخلق صعوبات وتحديات عديدة للحصول على التمويل ألازم لتطويرها.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها علاقة تعاونيةو متبادلة مع المؤسسات الناشئة ،فالمؤسسات الناشئة تعتبر عادة مبتكرة وتحمل فكرة جديدة او تكنولوجيا مبتكرة ، وتحتاج الى دعم وموارد لتطوير وتنمية اعمالها،وهنا ياتي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تقدم الدعم المالي والاستثماري .

- فيعد التكامل الاقتصادي اداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعامل الدولي فهو محرك اساسي للنمو الاقتصادي وازدهاره لذلك فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط بشكل متين بالتكامل الاقتصادي وذلك لان هذه العلاقة تشكل اساسا هاما في تعزيز الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

- تتوقف عملية نجاح التكامل الاقتصادي على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها.

- التكامل الاقتصادي اداة فعالة التي تنتج لنا اثار ديناميكية وستاتيكية و التي تؤثر بدورها على تعزيز و ازدهار و رفاهية المجتمع والاقتصاد الوطني .

-تبنت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من استراتيجيات التي تعتبر ادة فعالة وعنصر حيوي الذي يعزز النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة والناتج المحلي الخام من خلال االاعتماد على تنوع أنشطتها .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات والواردات ،وذلك من خلال استخدام الطرق والوسائل التي ساهمت في تطويرهاو ترقيتها .

-الاقتراحات:

-وعلى ضوء ما سبق يمكن ان نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية :

- إدخال تعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على النمو والتطور.

- وضع آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تغطي مشكل التمويل الذي تعاني منه معظم المؤسسات.

- تقليل البيروقراطية وتسهيل خطوات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتداءا بالدول المتقدمة وذلك من اجل تشجيع الشباب على التوجه نحو خلق مشاريع خاصة بهم .

-تشكيل لجنة مختصة على مستوى كل ولاية مكونة من خبراء من اجل المراقبة المستمرة وتقييم اداء عمل المؤسسات وتقديم التوصيات الملائمة لها في حال انحرفت عن اداء مهامها.

-الاستفادة من التجارب الدولية بالخص الدول النامية التي اثبتت فعاليتها في مجال العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي .

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا-القوانين:

1-قانون رقم 03/17 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 11/01/2017 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيره المتوسطه الجريده الرسميه العدد 02 الصادرة في 10./01/2017

2-قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لديسمبر سنة 2019يتصمن قانون المالية لسنة 2020

3-مرسوم التفيذي رقم 20- 254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل15 سبتمبرسنة2020،المتصمن انشاءلجنة وطنية لمنحالعلامة"مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و" حاصنة الاعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها و سيرها .

ثانيا- الكتب:

1-صفوت ،عبد السلام عوض الله ،اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة ،مصر،1953.

2-رابح خوني ،رقية حساني ،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات نمويلها"،ابتراك للطباعة والنشر ،مصر،الطبعة الاولى،.2009

3-نائف برنوطي،سعاد،ادارة الاعمال الصغيرة،دار وائل للنشر ،الطبعة .2008

4-فؤاد ابو ستيت ،التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة : الدار المصرية البنانية ،القاهرة ،مصر ،2004.

ثالثا-مذكرات والاطروحات:

1-- بطاش غانية، بن نعميه سعيده، دور المؤسسات صغيره ومتوسطه في التنميه الاقتصاديه، مذكره مقدمه لاستكمال شهاده ليسونس قسم العلوم الاقتصاديه في تسيير المؤسسه، كليه العلوم الاقتصاديه ،جامعه ورقله ،2013 /2014

2-بالطيب سميه، بريطل هند، النظام القانوني للمؤسسات المؤسسات صغيره ومتوسطه ،مذكره لاستكمال متطلبات الماستر شهاده الماستر ،كليه العلوم السياسيه والحقوق ،جامعه ورقله، 2018 /2019

3-بن طالب محسن،دور الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة

4-جليلة دحمون ،ريمة يحمدي، مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في خلق فرص العمل حاله ولاية قالمه ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديه، 2016 .2017

5-جيلا لي خديجة ،بالطيب فوزيه، دور المؤسسات صغيره والمتوسطة في تحقيق التنميه الاقتصاديه في الجزائر، مذكره تخرج تدخل المتطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاديه العمل كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه تيارت 2018 /.2019

6- زايدي عبد الكريم ،زيوش اسامه ،المؤسسات الناشئه في الجزائر ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات شهاده ماستر اكاديمي في الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسيه ،جامعه محمد بشير ابراهيمي برج بوعريريج ، 2022/ .2023

7-سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيره والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية المؤسسات خاصة المتنوعة النشاط بمدينه بسكره ،مذكره مقدمه في علم الاجتماع ،سنة2013 /.2014

8-عبد الحليم لحمزة، دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية لزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية و علوم التسيير ،2011 /2012.

9-عليان نبيلة،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر- ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج،البويرة 2015/2014.

10-فاطمة الزهراء بسطي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل الماستر الاكاديمي تخصص وإدارة وحكامة دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف الميسلة،2019/2018

11- كاست علي ،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علة التسيير، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير ،دامعة الجزائر3 2009/2008.

12- لعويطي نصيره ،مساهمه المؤسسات الصغيره والمتوسطة في ترقيه الصادرات، مذكره مقدمه ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في العلوم التجاريه في اداره العمليات التجاريه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريه والعلوم التسيير ،جامعه الجزائر3 2013 /2014.

13-مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في التحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية ،مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،2013/2014.

رابعا- االمقالات

1- بخيتي علي،بوعوينة سليمة ،المؤسسات الناشئة الصغيره والمتوسطه في الجزائر واقع وتحديات، مجله العربيه للابحاث والدراسات في العلوم الانسانيه والاجتماعيه، المركز الجامعي تيبازه، العدد4،اكتوبر2020

2-بوشلوش سعاد ، قهواجي امينة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2010 - 2019)،مجلـــة االقتصاد والبيئة،جامعة احمد بوقرة بومرداس،عـــــــدد 01،افريل2022

3-د، مولاي امينه، واقع المؤسسات الصغيره المتوسطه في الجزائر ،مجله البحوث الاقتصاديه والماليه ،العدد الاول ،30/06/2020

4-مخانشة امنة ،المؤسسات الناشة في الجزائر -الاطار المفاهيمي والقانوني -،مجلة صوت القانون،العدد01، 30 /2021/11

خامسا-الملتقيات:

1-تواني دونية،بودغدغ احمد،مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في لجزائر،ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعداد للدول النامية،جامعة جيجل ،ديسمبر 2019.

سادسا-المحاضرات:

1-د.بن يوب، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية ،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2015/2016.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة	
المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	6
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثاني:اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها	21
الفرع الاول :اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	21
الفرع الثاني :اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	24
المبحث الثاني: آليات تطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تقف امامها.	27
المطلب الاول : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تقف امامها	28
الفرع الاول :آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	28
الفرع الثاني : العراقيل التي تقف امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	37

المطلب الثاني: الانتقال نحو المؤسسات الناشئة.	39
الفرع الاول : مفهوم المؤسسات الناشئة و الفرق بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
الفرع الثاني : دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر	45
الفصل الثاني: آثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الاقتصادي في الجزائر	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	52
المطلب الاول : تعريف التكامل الاقتصادي وتمييزه عما يشابهه من المفاهيم	52
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	52
الفرع الثاني :تمييز التكامل الاقتصادي عما يشابهه من المصطلحات	55
المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي و أثاره في الاقتصاد الجزائري	56
الفرع الأول : شروط التكامل الاقتصادي	57
الفرع الثاني :آثار التكامل الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري	60
المبحث الثاني: استراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر	64
المطلب الاول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في و خلق مناصب الشغل و القيمة المضافة و الناتج المخلي الحام	64
الفرع الاول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل	65
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة و الناتج المحلي الخام.	71

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمنيه التجارة الخارجية	74
الفرع الاول: طبيعة التجارة الخارجية في الجزائر	74
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات و الواردات.	76
الخاتمة	85
قائمة المراجع	/
فهرس المحتويات	/

ملخص:
مما لا شك فيه ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا مهما وحيويا وفعالا في ضمان تحقيق التكامل الاقتصادي نكونها تشكل مدخلا مهما من مداخل تطوير النشاط الاقتصادي وتعزيزه، وذلك من خلال الاستراتيجيات والطرق التي اخذت بها و تتمثل هذه الاستراتيجيات في توفير فرص العمل وقدرتها في زيادة وترقية قطاع الصادرات والواردات ،بالإضافة الى الزيادة في القيمة المضافة والناتج المحلي ألخام، لذا اصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي والوطني ،ومنح التسهيلات من اجل قيامها والعمل على توفير الاطر ومتطلبات نجاحها والارتقاء بها ،الامر الذي جعلها تكتسي اهمية بالغة في تحقيق التكامل الاقتصادي وتسديدها على المستوى الصعيد الوطني.
وفي هذا الشأن فقط سعت الجزائر الى اتخاذ جملة من الاجراءات تهدف الى تنمية و تفعيل دور المؤسسات صغيرة المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال ارساء القواعد السياسيه والقانونية كآلية اساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر تراب الوطن من خلال الاستفادة من الامكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالبلاد الى الانسجام مع توجه السياسي العالميه نحو التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،التكامل الاقتصادي ، الاستراتجيات ،برامج دعم .

Summray:

There is no doubt that small and medium enterprises play an important, vital and effective role in ensuring the achievement of economic integration. They constitute an important input into the development and promotion of economic activity, through the strategies and methods by which they are adopted. These strategies are represented in providing job opportunities and their ability to increase and promote the sector Exports and imports, in addition to the increase in added value and gross domestic product, so the prevailing trend today has become to create an investment climate for these institutions at the local and national levels, granting facilities for their establishment, and working to provide the frameworks and requirements for their success and improvement, which has made them extremely important in achieving Economic integration and its repayment at the national level.
In this regard alone, Algeria sought to take a set of measures aimed at developing and activating the role of small and medium enterprises in achieving economic integration by establishing political and legal rules as a basic mechanism for the advancement of this type of enterprises across the nation's territory by taking advantage of the capabilities provided by small and medium enterprises Which can be considered one of the factors that push the country towards harmony with the global political trend towards economic diversification.

Keywords: Small and medium enterprises, economic integration, strategies, support programs.